ميخائيل

السياسات القومية في الدولة بين الشيوعية والاشتراكية وحرية التبادل

١٠٦٧٨

338.91:M63sA c.2

ميخائيل، صالح.

السياسات القومية والدولية بين الشيوعية
والاشتراكية وحرية التبادل

338.91
M63sA
c.2

338.91
M63sA
c.1

السياسات القومية والدولية

بين

الشيوعية والاشتراكية وحرية التبادل

تأليف

صالح ميخائيل

(جامعة لندن)

وكيل مصلحة التجارة

بوزارة التجارة والصناعة

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

Cat. 14 Nov. '53

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	١
خواطر	٤
الاقتصاد والدعاية الشيوعية والاشتراكية	١٩
خط العامة	٢٩
بعض أوجه النقص فى الحياة المصرية	٤٩
الطوائف الاجتماعية	٦٢
الأمن الداخلى والحالة الدولية	٦٦

لنفس المؤلف :

ص

١ — فلسفة سقراط ٧

٢ — العدالة الاجتماعية — القومية والدولية ... ١٢

٣ — تجارة مصر الخارجية ١٥

٤ — النقد الأجنبي وعلاقته بالحالة الاقتصادية العالمية وبتجارة مصر الخارجية ١٠

وتطلب جميعها من مكتبة النهضة رقم ٩ بشارع عدلى باشا بالقاهرة

مقدمة المؤلف

بنى سقراط فلسفته — وهى أساس كل فلسفة تالية له — على نظرية « اعرف نفسك بنفسك »

فلو فهم الإنسان حقيقة نفسه وعرف أوجه القوة وأوجه الضعف فى شخصيته وكينونته لتفادى كثيراً من الأخطاء والمتاعب وبالتالى لتفادت الشعوب كثيراً من أخطائها ومتاعبها .

وبنى أفلاطون وهو تلميذ سقراط الأمين فلسفته على نظرية التوافق الخلقى وقد شبه الإنسان بآلة موسيقية فيها الأصوات العالية الخشنة كما فيها الأصوات الناعمة الرقيقة — وكل منها على حدة إما مؤلم للسمع أو ممل للنفس ولكن هذه الأصوات المختلفة إذا ما استعملت مع بعضها فى ألحان موزونة أخرجت موسيقى شجية تأتى أثرها المطلوب طبقا للمناسبات المختلفة .

وكل شخص اختل توافقه الروحى والجسدى أصبح فى حالة « نشاز » ولا يمكن أن يكون عادلا أو حكيما إذ أنه يمكن التأثير عليه عن طريق نقطة أو نقط الضعف فيه فينحاز إلى غير المعقول ويأتى بغير المقبول .

كذلك الشعوب إذا اختل توافقها أى إذا طغت فيها طائفة على أخرى واستبد فريق فيها بآخر أو إذا اشتغل كل فى غير

العمل الذى يصلح له أو إذا أصيبت بعدم الاعتدال فى ضروب طرق العيش وأساليب المعيشة فيها أو إلى غير ذلك من ضروب الضعف تحتم عليها التقهقر وتمكن الأجنبى الأكثر منها رشدا من التسلط عليها .

كذلك قال سقراط وأفلاطون إن المعرفة قوة والجهل ضعف ولكن ليست المعرفة فى الشر والتفنن فى الرذيلة بل المعرفة التى تمكن الإنسان من توجيه كل قوة فيه وكل قوة تقع تحت سلطانه إلى الغرض الحسن الذى وجدت من أجله .

هذه أساس الفلسفة اليونانية القديمة التى بنيت عليها جميع الدراسات الفلسفية من بعدها والتى لو اتبعها العالم لتفادى ما يرزح تحته من متاعب وشرور فنحن أصبحنا فى الظروف العالمية الراهنة كمن يمزق رداءه عمدا وتغفلا ثم يجلس فى بؤس وكآبة لإصلاح ما أفسده بيده — وأكثر من ذلك عيبا فينا هو أننا لا نتعلم من دروس الماضى فالعالم يخطئ ثم سرعان ما يقع فى نفس الخطأ .

* * *

نجد أن أغلب الحروب بين الدول أساسها اقتصادى وأغلب الثورات فى داخل كل دولة دافعها اقتصادى وأغلب المشاكل بين الأفراد لها مساس بالشئون المادية فأهم أسس الإصلاح هو تعرف المشاكل الاقتصادية وإدراك خطورتها وإيجاد العلاج الصحيح لها فالشيوعية والاشتراكية وحرية التبادل كلها مواضيع لها

خطورتها الاقتصادية ويجب ألا تؤخذ على عواهنها لكل من أراد الكلام أو الكتابة فيها مهما كان بعيداً كل البعد عن التفكير الاقتصادى السليم ، وفى ذلك ما فيه من خطر . ونصيحتى للقارئ ألا يأخذ ما يسمعه قضية مسلمة وأن يدقق فى منطق ما يقرءه .

* * *

دفعتنى ظروف العالم الراهنة وظروفنا الداخلية القائمة إلى كتابة هذه الرسالة فالعالم بين تيارين متنازعين الشيوعية من جهة وحرية التبادل من جهة أخرى وبين هذه وتلك بعض النزعات الاشتراكية ولكل من هذه صداها فى مختلف الدول كما نلاحظ وكما نطالعه كل يوم وكل من هذه التيارات يُحدث أثره ومنازعاته الداخلية فى كل بلد .

كتبت الجرائد المحلية المصرية الكثير عن حوادث الشيوعية ونشطت الحكومة فى مكافحة الشيوعية وأخيرا أصدرت قانونا لاستئصال الشيوعية على أنه مهما تكن فائدة هذه العلاجات فلن تأتى ثمرتها ما لم تُردف بعلاجات إيجابية وهى الإسراع فى الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكلها مرتبطة ببعضها وكلها أسباب ومسببات وهذا هو الغرض من رسالتى هذه ولعل أحسن نصيحة أقدمها لمواطنى هى : —

« أدرك الخطر قبل أن يدركك وبذلك تتفادى نيرانه قبل أن تحترق بها »

أغسطس سنة ١٩٤٨ صالح ميخائيل

خواطر

يخضع المجتمع فى مبناه وفى إدارة دفة سياسته وفى حركته وسكونه بل وفى رضاه أو غضبه إلى عاملين رئيسيين أحدهما عامل العادات المرعية والتقاليد الموروثة وثانيهما عامل التفكير والتحليل الفعلى للأمور وموازنتها بنظرة واقعية بعيدة عن مجرد الخضوع لحكم المألوف ومجرد الإبقاء على القديم والركون إلى ما أرضته البيئة .

وهذان العاملان فى مناظرة مستمرة وفى نزاع دائم ولكنه نزاع سلمى ومناظرة دون منافرة ومقارنة دون عنف أو تصادم وهذه الحال تسير من سنة إلى سنة بل ومن جيل إلى جيل تُعدل فيها العادات والتقاليد رويداً رويداً على أساس التفكير الرزين وإرشادات الخبرة العملية وذلك فى الشعوب التى يسير فيها التعليم إلى الأمام والتى اعتادت إطاعة قوانين البلاد التى لا تجرؤ حكوماتها على تحدى الرأى العام فهناك يسير التجديد على أساس سليم بيد أنه تجديد بطىء وتعديل بالطريق السلمى المتزن وهذا هو التطور الرشيد بالمعنى الصحيح .

وفى بلاد أخرى يرى فيها أصحاب المصالح وهم فى غالب الأحيان أصحاب النفوذ الإبقاء على العادات القديمة والتقاليد المربكة ومحاربة التحرر منها ومن عبئها وذلك مع إتقان صناعة الرياء وكفاءة

الظهور أمام العامة بما يتنافى وحقيقة ما تكنه صدور هؤلاء تجاه الجماهير وذلك إبقاء على نفوذهم وحرصاً على سلطانهم فوق العامة وهذه هى الشعوب التى تتقهقر وتسير إلى الوراء حتى ولو كانت بها بعض المظاهر الفاشة التى امتازت بها الشعوب المتحضرة والراقية تلك المظاهر التى تظهر كنقط مبعثرة لامعة فوق صورة قاتمة فهى بمثابة القبور المطلية أركانها الخارجية بطلاء الذهب .

ويدلنا التاريخ بصفة عامة على أن جميع الشعوب قد خضعت فى سيرها على مدى آلاف السنين لهذين العاملين فوق أى عوامل أخرى وأنه فى كل مرحلة من تاريخها تجمعت فيها أخطاء كبيرة أو مظالم فاحشة وُجد الشخص الذى يحمل علم الاحتجاج المفتوح والتحدى الصريح فيحدث انفجار اجتماعى أى ما نسميه بالثورة ومن الخطأ أن نعتقد أن الرجال مهما أوتوا من قدرة هم الذين يخلقون الثورات أو الانفجارات الاجتماعية بل أن ظروف هذه الثورات وملابسات الانفجارات هى التى تخلق الرجال فرجال التاريخ البارزين فى جميع عهود البشرية ليس هم بالخالقين للحوادث التى أشهرتهم وأبرزتهم فى صفحات حوادث الشعوب بل أن رحم روح عهودهم قد حَمَلَ من ظروف أوقاتهم ثم ولدهم فى الظرف المناسب فأدوا رسالتهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

وأنى أحذر من اتباع السبل التى تعمل على تجميع الظروف ومن السياسات التى تؤدى إلى تكديس الملابسات الكفيلة

بإحداث مثل هذا الانفجار والذى لاشك يجد فى اللحظة المناسبة من يحمل علم الثورة ويصبح بطلها فما أحلى التطور الذى يأتى نتيجة للشورى والروية وحسن القصد المبنى على حرية الرأى وعلى احترام الحقوق المشروعة دون طغيان فريق على آخر أو هدم طائفة لطائفة أخرى .

وإنى أحذر كل من يؤمن بالثورات أو يعمل على استغلال الظروف لإيجادها لأننا لا يمكن أن نشيد إلا على الأسس التى ورثناها من آبائنا ولا يمكن أن نعدل إلا فى المبنى الذى تركوه لنا وأن من يعتقد غير هذا فهو جاهل للحقائق التاريخية وما المثل العليا بشىء مطلق نسعى إليه محررين من نظمنا وبيئتنا بل هى نسبية لحياة كل شعب وظروفه فلنبحث إذن فى مشاكلنا الاجتماعية ومسائلنا السياسية وإصلاحاتنا الاقتصادية على أساس نسيجنا الاجتماعى وظروفنا السياسية المتعاقبة وأوضاعنا الاقتصادية القائمة ولنحمل فى أيدينا مصباح المثل العليا ليضىء لنا الطريق الموجود فعلا لنهتدى إلى الأجزاء التى تحتاج منها إلى التعبيد والتغيير شيئاً فشيئا حتى يتجدد دون أزمة أو رجة لا أن نعمل على الهدم الشامل سعياً وراء الجديد الكامل وإلا فقدنا فضيلة الإصلاح دون أن ندرك الإنشاء .

يتكون كل مجتمع من طائفة تود أن تستغل الظروف لقلب الأوضاع فإن ظهر مشكل دينى ظهروا هم فى شكل مصلحين

دينيين وما هم إلا مستغلون للدين للوصول إلى مآربهم وإن كان الإشكال سياسيا ظهروا فى ثياب سياسيين وما هم إلا مهيجون عن طريق الأناشيد السياسية والأغانى الحماسية وكلها صيحات جوفاء وإن كان المشكل أقتصاديا تشدقوا إما بالمظالم الصناعية من جراء عدم عدالة الأجور أو طالبوا بحماية الصناعات حماية فولاذية وبغزو الأسواق الخارجية أو صاحوا بأن الشيوعية هى العلاج الوحيد أوأن الاشتراكية هى الإجراء الأمثل وكلها دعايات هوجاء لايقرها الاقتصاد السليم المفهوم على حقيقته — وهؤلاء المثيرون الماكرون يعملون على استغلال سيكلوجية الجماهير التى تشبه الطفل الساذج الذى إذا لاطفته وسامرته ابتسم وارتاح إليك وإذا نصحته فى حزم حرصا على صالحه ومستقبله وجم فى وجهك

وبين هذه الفئة وجمهرة الجماهير هناك فئة ثالثة وهى فئة المتنورين والمتريثين حسنى القصد الداعين إلى الاصلاح عن طريق التدرج المعقول تلك الطائفة التى تمقت الخضوع الأعمى لمجرد المألوف المتبع وتمقت فى الوقت نفسه الثورة وهدم مبنى المجتمع وكلما كبر حجم هـذه الفئة الرصينة المتعلمة على أسس علمية كلما ازدهر المجتمع وواصل تقدمه وصمد للصعاب وتفوق على غيره من الشعوب .

هذا من ناحية الحياة الداخلية لكل شعب كذلك الحال من ناحية الحيـاة الدولية بين الشعوب فالحروب بين الأمم ماهى

إلا ثورات هادمة وهاهو العالم كما نراه بأعين رءوسنا يئن من نتائج الحروب (أى تلك الثورات الدولية) فهو فى حالة سيئة مفعمة بعناصر النذير لحالة أسوأ فالعلاقة الدبلوماسية فى تنافر والعالم يواصل ويتم انقسامه إلى شقين متنافرين كما أن الانتاج مشلول والتبادل التجارى معدوم إلا فى حدود مصطنعة تمليها السياسة أكثر من الفائدة الاقتصادية وإنا نرى الحرية تنهار فى عجل تحت وطأة القوى الطاغى على الضعيف والباطش على المستضعف فى حين أن الحرية هى أضمن أساس للاستقرار لأنها ليست فقط بمثابة صمام الأمان فى الجسم القومى والدولى بل لأن حياة الشعوب من كبيرها إلى صغيرها إن هى إلا مرحلة متواصلة للملاءمة وقائع الحياة العملية للتفكير الحر ومحاولة انسجام قوة العادات وحكم المألوف لسلطان التفكير الذهنى البعيد عن التحيز والغاية الشخصية فإن فقدت الحرية انفرطت حلقات تلك الملاءمة وهذا الانسجام فإما ثورة بما يصحبها من تهديم وتهشيم أو تقهقر سريع إلى الوراء .

وكل من أغفل البواعث والدوافع الاقتصادية فقد فشل مهما أوتى من قوة فالعامل الاقتصادى وباعث الفائدة المادية لمن أقوى عناصر النسيج الاجتماعى . وتفسير ذلك هو الطبيعة البشرية بعينها وكل تشريع لا ينسجم والعوامل الاقتصادية محتوم عليه بالانهيار إن عاجلا أو آجلا . فلا أمر على المرء وما أقسى على

المواطن من ضياع آماله فى حقوقه المادية المشروعة ، وضياع الأمل معناه فقدان الصبر وانهيار قوة الاحتمال ، وما أقبح من أن تكون هذه الآمال مبنية على وعود لا يقوى من بيدهم النفوذ أو السلطان الاقتصادى البر بها فإنها من أقوى دوافع الاستفزاز وبالتالى عدم الاستقرار وهذا نذير بالانهيار لأن المجتمع فى مجموعه عبارة عن أداة ضخمة لإنتاج الثروة ولتوزيعها ولذا فهذه الروابط الاقتصادية تفوق بكثير فى قوتها وسلطانها الروابط الروحية والعاطفية ولذلك نجد أن أهم الاكتشافات وأقوى الاختراعات أثراً هى التى تتعلق بالإنتاج وبكميته وتنويعه وهذا لا يحتاج فهمه أو التسليم بصحته إلى كبير عناء لأنه يمس الحياة اليومية للفرد وللجماعة من حيث الغذاء والكساء والمسكن والحاجيات الأخرى الضرورية للحياة المتحضرة وكل فرد وكل جماعة تعمل على الكسب وزيادة الربح فى الحدود المشروعة .

وعلى أساس نظمنا القائمة يعمل كل منا فى العمل الذى يدر عليه أكبر قسط من الربح ويسعى وراء أوفر نصيب من الفائدة المادية فى حدود قوانين البلاد وقد تتأتى هذه الأرباح وتلك الفوائد من سبل عديدة ومختلفة فقد تأتى نتيجة لزيادة الإنتاج فى بعض النواحى وتخفيضه فى نواح أخرى وقد تكون بإنتاج سلع جديدة والإعراض عن سلع أخرى وقد تأتى زيادة الإنتاج عن طريق رفع الأسعار أو عن طريق خفضها وقد تأتى عن طريق المغالاة.

فى التنافس أو الاندماج أو عن طريق سياسة الحماية الجمركية أو حرية التجارة وقد تأتى عن سياسة الدولة لتشجيع الزواج والتوالد أو الحد من زيادة تعداد السكان .

كل هذه سياسات مختلفة ولكن أساسها واحد هو ترك المجال للمسعى وراء الفائدة الشخصية فى حدود القوانين الديموقراطية والحرية الدستورية وبذلك يوجد الحافز على الابتكار والدافع على الإقدام وتوطيد اليقين فى تمتع الفرد بثمرة تعبه وتفكيره . وبذلك تتحقق أكبر فائدة للفرد وللمجتمع وهذا التنافس الاقتصادى السلمى قد يبدو فى ظاهره كفاحاً ومناظرة وتنافراً ولكنه فى الواقع والجوهر ما هو إلا تآلف وتعاون فى الإنتاج وتقاسم فى التوزيع أما إذا بذرت روح التحدى والشجار بين فريق الإنتاج أى بين العمال وأصحاب رءوس الأموال فما لا شك فيه مهما كان الفريق المنتصر أى سواء فاز العمال على أصحاب رءوس الأموال أو تغلب أصحاب رءوس المال على العمال فإن المجتمع فى مجموعه هو الخاسر فى النهاية فليس هناك إذن انتصار وانهزام بل هناك تقهقر اقتصادى واجتماعى لا شك فيه .

علمتنا الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) دروساً خطيرة وعظات عديدة ولكن سرعان ما نسيها العالم وسرعان ما أغفلتها الشعوب وسرعان ما عادت الحياة إلى سيرتها الأولى بأخطائها ونزعاتها فانحدر العالم ثانية إلى حرب عالمية ثانية

(١٩٣٩ — ١٩٤٥) فأكدت دروس الحرب العالمية الأولى وأبرزت عظاتها بشكل واضح لا يمكن أن يغفله إلا أعمى البصيرة ولا يتغافله إلا من تسلطت على مشاعره مبادئ معينة يود فرضها على غيره حتى ولو طوحت بكل نظام واستقرار .

ولكن أخطر هذه الدروس ثلاثة أولها أن الحرب عملية خاسرة سواء للغالب أو المغلوب حتى ولو تغافل الغالب عن هذه الحقيقة ببريق سيوفه وأناشيد نصره فهناك الديون التى تصل إلى أرقام فلكية وهناك القحط والشح وهناك الأمراض والفقر والتفكك الاجتماعى كل هذا يصيب الغالب كما يصيب المغلوب وما الفرق إلا فى درجة الإصابة ولكن مهما خفّت درجتها فهى إصابة خطيرة مؤلمة .

أما الدرس الثانى فهو أنه لا يمكن لأى دولة أن تتبع نظاما داخلياً وسياسة داخلية متنافرين ومتباعدين عن نظم وسياسات باقى الدول الأخرى لأن الدول مرتبطة ببعضها مهما بعدت ومتصلة مهما تباعدت . ولا طمأنينة ولا أمان فى حياتها المشتركة ما لم يكن هناك تشابه فى نظمها مقروناً بحسن النية وحسن الإرادة . أما إذا انفردت كل أمة بإرادتها دون مراعاة لجيرانها فلا أمن ولا استقرار مهما كثرت وتضاعفت المنظمات الدولية سواء سميت « عصبة أمم » أو « هيئة أمم متحدة » أو أى نوع من المنظمات .

أما الدرس الثالث فهو أن السلم لن يستقر عن طريق التسليح

مهما بلغت كفاءته وكفايته فى التخريب والتدمير ومهما ضوعفت ميزانيات « الدفاع » كما يسميها رجال الدولة رياء ومغالطة فهى ليست ميزانيات دفاع بل هى ميزانيات هجوم وتخريب وهذه المبالغ الطائلة فى كل ميزانية من ميزانيات العالم لا بد أن تؤثر على إنتاج سلع السلم كما أنها تؤثر على توزيع الدخل القومى . هذه دروس رأيناها ونراها وخبرناها واكتوينا بلهيبها ولكننا نتعامى عنها مسوقين بما تصوره لنا الدعايات المغرضة .

تتصادم السياسات الدولية حتى تصل إلى أزمات يستعصى حلها إلا عن طريق المدافع والدبابات ودماء الأبرياء بعد التمهيد للقتال الفعلى بدعايات مضللة وحملات صحفية وحروب أعصاب وحروب باردة وسرعان ما تهدأ نيران الحرب الفعلية الحامية وقلما تفيق البشرية من صدمتها وقلما تبدأ فى إعادة تشييد ما خرب حتى تهب عاصفة دولية جديدة وهكذا — وكأن بعض رجال السياسة المحترفين والرجال العسكريين تجار سلعة معينة تسمى « الحروب » ومثلهم مثل كل تاجر يروجون لسلعتهم ويُرغبون فيها حتى يقبل الأبرياء على تجرعها ويخوضون نكباتها وحتى يزداد إقبال الأبرياء على التضحية وحتى يصل الزعماء إلى ما يسمونه « بالنصر » و « صون الكرامة القومية » وإنقاذ البلاد من « عار الهزيمة » ومثل هذه العبارات التى لا معنى لها سوى انتصار القوى على الضعيف وانتزاع مغانم لا يقرها العدل ولا القانون

ومن العجب أننا نرى الدول التى كانت حليفة فى الحرب الأخيرة والتى انتصرت انتصاراً مشتركا جادة فى التسليح وإعداد الجهازات الحربية الضخمة الفتاكة لا تنعم بأمن ولا طمأنينة فيما بينها وتبحث كل منها بحث المسروع على حلفاء لها فى الميدان الدموى المقبل والذى يبدو فى بعض الأحيان وشيكا . أليست هذه الظروف من سخرية القدر وأغلب الأسلحة السياسية أسلحة ذات حدين وبعضها يرتد على صاحبه — ولو بعد حين — فينال منه وقد يقتله ففى زهوة انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى تقرر « تفكيك » الاتحاد السياسى الضخم الذى كانت تضمه الأمبراطورية النمساوية والذى كان يكوّن ركناً هاماً فى أركان التوازن الأوروبى وبالتالى التوازن العالمى فبرز إلى الأمام حاملون لأعلام الانفصال ومروجون للحركة الانفصالية — فظهرت على الخريطة الأوروبية تلك الدويلات الصغيرة وأعلن فى عالم السياسة أنها دول ذات سيادة كاملة — ولكن الوقت والواقع قد أظهرا أنها دول لا حول لها ولا قوة بل أنها تقع فريسة للجار القوى سواء كان ألمانيا من الغرب أو شيوعياً من الشرق مما أفقدها استقرارها الداخلى وجعلها مصدر قلق للدول الغربية التى ساعدت على سلخها واستقلالها وبالتالى مثاراً لعدم الاستقرار الدولى وها هى هذه الدول كما نشاهدها بأعين رءوسنا تقع تحت النفوذ الشيوعى وبالتالى تصبح أداة فى أيدى « الشيوعية الدولية » على حساب قوميتها التى تغنت بها

وطالبت بمقتضاها بالانفصال من الأمبراطورية المتساوية للتمتع بسيادتها وساعدتها فى ذلك دول الحلفاء .

وحتى الآن وقد تنبه الإنجليز والأمريكان لهذا الخطأ وحتى الآن وهما يعملان فى جد وسهر على تكوين اتحادات من بعض ما بقى من الدول التى لا تزال تحتفظ بسيادتها ضد التيار الشيوعى نجد — من الغريب — أن فى صفوف الأمم المتحدة من يدعو ويحبذ سياسة « التفكيك » لمجرد شهوة الانتقام والأخذ بالثأر .

حقا أن الحرب كارثة ومن قال غير هذا فهو مكابر عميت بصيرة قلبه ولو حملقت عيناه وإن أخطر آثار هذه الكارثة تنصب على الفرد العادى وعلى المواطن البسيط لا على ثرى الحرب ولا على صاحب الضياع الواسعة .

وحقا كذلك أن الدولة الديموقراطية أصعب اندفاعا إلى الحرب من الدولة الدكتاتورية ففى الأولى يحتاج الأمر إلى اقناع ويحتاج الأمر إلى تهيئة الرأى العام أو على الأصح قل تهييجه صوب الحرب وذلك يستدعى بعض الوقت ومهارة فى المناورات السياسية وفنون الدعاية أما فى الدولة الدكتاتورية فلا حاجة لكل هذا فهناك أمر وهناك طاعة إن لم تكن بالرضاء فهى بالعنف فلا شك أن الحكم الديموقراطى أصح للشعوب وأسلم للأمم من أنواع الحكم الأخرى .

على أن النظام الديموقراطى له مستلزمات ويستلزم الاضطلاع

بالمسئوليات — ففى الدولة الديموقراطية تثار المواضيع العامة بواسطة الأحزاب السياسية ويبرز كل حزب حلوله المرتقبة للمشاكل القائمة إذا ما أعطاه المواطنون أصواتهم ومنحوه ثقتهم مبينا كفاءته الراهنة ومفاخره التاريخية على الحزب أو الأحزاب الأخرى .

فحياة الأحزاب السياسية فى الدولة الديموقراطية الحقة هى حياة كفاح ونضال للفوز والظفر بأكبر عدد من الناخبين عن طريق عاملين وبطرق سبيلين وهما الدعاية المثقفة للمتعلم الرزين والمهارة الانتخابية للساذج البسيط بين المواطنين وما الرأى العام حتى فى أرقى الشعوب إلا النتيجة النهائية لهذين العاملين فكلما زاد العنصر المتعلم غير المتحيز كلما كان الرأى العام أكثر نضوجا وأصلح للصالح العام على أنه مهما عم التعليم فإن الجماهير لا تصلح لوضع سياسات إنشائية ولا تهضم تفاصيل مشروعات الحياة الحديثة وكلها مركبة فهى لا تصلح إلا لإعطاء أصواتها ثم انتقاد نتائج سياسة من فازوا بأغلبية الأصوات . لذلك فإن مسئولية رفاهية الشعب تقع فى الاعتبار الأول على الزعماء الذين يفوزون بالحكم وعلى البرلمان الذى يجب أن يحاسبهم أدق الحساب وتقع هذه المسئولية فى الاعتبار الثانى على الناخبين الذين يجب أن يحرموا النائب وبالتالى زعماء الأغلبية البرلمانية من ثقتهم إذا فشلوا فى معالجتهم للشئون العامة والمصالح العامة لا فى قضاء الصوالح

الخاصة والحاجيات الفردية أو العائلية .

فالديمقراطية لا شك إنها أفضل نظم الحكم ولكن لكى تنجح وتأتى ثمرها يجب أن تكون مصحوبة باليقظة المستمرة يقظة من جانب الوزراء ، ويقظة من جانب النواب ، ويقظة من جانب الناخبين .

ويجب أن يعلم من بيدهم النفوذ والسلطان أن هناك فارقا كبيرا بين النفوذ والسلطان من جهة وبين المسئولية وتحمل المسئولية من جهة أخرى فالوصول إلى مراكز القوة والنفوذ أسهل بكثير من تحمل مسئوليات تلك المراكز وأبسط بكثير من الوفاء بتلك المسئوليات فالوصول إلى مراكز النيابة البرلمانية وإلى مراكز الحكم فى الحكومة يجب أن تعتبر فرصة لخدمة الصالح العام تضحى فى سبيلها العواطف الشخصية والميول الفردية ولا أن يكون الوصول إلى هذه المراكز الظهور أو الفخر أو مجرد التسلية

يجب كذلك أن نعلم أن نظم التمثيل البرلمانى فى الدولة الديموقراطية الحقة لا يحتمل له منافس بمعنى أن جميع الهيئات التمثيلية الأخرى فى الدولة يجب ألا تتعدى حدود إثارة الرأى العام ومعاونة البرلمان لا أن تكون منافسا له وأعنى بذلك أن للمواطن فى حياته عدة نواحى اهتمام وله رأى فى مشاكل الدولة الداخلية وفى اتجاهات سياستها الخارجية وفى هذه النواحى قد يكون المواطن عضوا فى هيئات ومنظمات مع المتصلين بمهنته أو حرفته

مع زملائه من بنى وطنه أو عضوا فى هيئات أو اتحادات لها وجهات نظر معينة فى بعض المسائل العامّة ولعل المواطن أكثر حساسية فيما يتعلق بوصفه منتجاً لخدمة معينة أو سلعة معينة من نواحى حياته الأخرى فالمهندس يهتم بانضمامه لنقابة المهندسين أكثر من اهتمامه بانضمامه لبعض الهيئات الأخرى وكذلك المحامى يهتم بشئون نقابة المحامين أكثر من اهتمامه بشئون المنظمات الأخرى وكذلك سائق السيارة العامّة وكذلك عامل السكة الحديد أو صانع صهر الحديد .

وإنى وإن كنت لا أنكر مطلقا ما للتمثيل المهنى Professional Representation من فوائد ولكنى أحذر أن هذا النوع من التمثيل خاطئ أو قل مضر للدولة إذا طغى فى أهميته على التمثيل النيابى البرلمانى فالمهندس عضو فى الهيئة الهندسية أى عضو فى نقابة المهندسين وهى إحدى المهن كما أنها نوع من أعمال الإنتاج الاقتصادى ولكن هذا المهندس فى الوقت ذاته عضو فى الهيئة الإجتماعية أى عضو فى المجتمع القومى أى مواطن فى الدولة تمسه حياة المهنة الحرّة ويعنيه الإنتاج القومى ويؤثر فى حياته توزيع هذا الإنتاج واستهلاكه كما يقلقه انتشار الفقر والمرض والجهل كما تعنيه سلامة البلاد وتهمه سمعتها فى الخارج وما إلى ذلك من أوجه الحياة فكينونته كمواطن أهم بكثير وأوسع مدى من كينونته فى مكتبه أو فى ورشته فإذا زاد اهتمامه بانتخابات

نقابية أكثر من اهتمامه بالانتخابات العامة النيابية فهذا اضمحلال فى حياة الديمقراطية وخطر على نظام الدولة لأنه إذا تعددت هذه الهيئات المهنية والحرفية وزاد اهتمام أعضاء كل مهنة وكل حرفة بانتخاباتهم ومصالح هيئتهم أكثر من اهتمامهم بالحياة العامة والانتخابات العامة دافعوا عن مصالح هيئتهم حتى ولو تعارضت مع التوازن والانسجام فى الحياة العامة للدولة فالهيئة الممثلة للمواطن كمواطن أى تلك الممثلة له من جميع نواحيه سواء كمنتج ومستهلك أو اجتماعى وسياسى بالنسبة للهيئات الأخرى والمنظمات الأخرى فى الدولة هى بمثابة القلب فى الجسم البشرى فهو وإن كان تعاون باقى أعضاء الجسم ضرورياً له إلا أنه هو العضو الموزع دم الحياة على الجسم كله وإذا اختلت وظيفته اختل الجسم كله وإذا أبطلت حركته مات الجسم .

فالدولة لا يمكن أن يكون أساسها المهنة أو الحرفة أو ناحية اجتماعية معينة وإلا انهارت من أساسها فالمجتمع القائم على التقسيم الحرفى أو التمثيل المهنى مآله التقهقر لأنه يعمل على انعدام صفة المواطن السياسية العامة ويعمل على تنافر نواحى حياة المواطنين بعضها لبعض ويدفع إلى زيادة المقارنة بين الطوائف حدة وإلى التسابق فى النفوذ لإحراز فوائد لفريق الطائفة الاجتماعية أو المهنة أو الحرفة على حساب غيرهم من الطوائف أو دون الطوائف الأخرى

فيجب إذن أن نغذى شعور المواطن كمواطن وأن نذكى فيه الحاسة للعموميات أكثر من التحمس للخصوصيات .

الاقتصاد
والدعايات الشيوعية والاشتراكية

هناك علوم القليل منها يزعج عقل صاحبه ويزعزع تفكيره فينقلب هدفها إلى ضده وينحو بصاحب القليل من تلك العلوم صوب سبيل يتنافى مع الغرض السامى الذى يرمى إليه هـذا العلم فقليل من الفلسفة قد يدفع إلى الإلحاد كما أن قليلا من الاقتصاد قد يدفع إلى قبول مشروعات تعود بنتائج بعيدة عن الرفاهية المادية للخاضعين لها حتى ولو كانت خلابة فى ظواهرها .

وكل من حبذ مشروعا اقتصاديا لمجرد أنه يتلائم مع مبادئ معينة أو مقت مشروعا آخر لمجرد أنه يتعارض مع تلك المبادئ فهو جاهل بعلوم الاقتصاد حتى ولو ادعى خلاف ذلك .

كذلك كل من اعتقد أن نظاما معينا للصناعة أو استغلال موارد الإنتاج هو أصلح النظم فى جميع الأوقات وفى جميع الظروف فهو جاهل لعلم الاقتصاد حتى ولو ادعى العلم به . فالاقتصاد السياسى إذا درس على صحته ومن جميع نواحيه جنبا إلى جنب مع التطور الاجتماعى على ممر التاريخ يبين لنا فى وضوح أنه من الخطأ أن يقال إن الشيوعية نظام واجب التطبيق على جميع الدول وأنه أحسن النظم وأليقها لجميع الشعوب أو أن الاشتراكية دون

الشيوعية هى الجديرة بالتطبيق وما عداها من نظم فهو فاشل أو أن الفردية هى أفضل منها وهى السبيل الوحيد لرقى البشرية .

بل على عكس ذلك يتبين له أن كل مشروع يجب أن يبحث من حيث علاقته بالبيئة التى نود تطبيقه عليها وعلى درجة ما أحرزته من تقدم اقتصادى فى الماضى وعلى مدى قابليتها للعمل فى الحاضر وعلى الأفكار الاجتماعية المتسلطة عليها وعلى مثلها العليا ومدى كفاية أدواتها الحكومية ودرجة أمانتها ونزاهتها وعلى ضوء هذه الاعتبارات كلها يمكن تقرير ما إذا كان مشروع معين ينتظر أن يعود بالفائدة من الناحية الاقتصادية وأعنى بها الرفاهية المادية أو العكس فمثلا الاقتصاد الصحيح يحبذ سياسة حرية التجارة ويخطئ الآراء التى تحبذ الحماية والتى إما أن تكون مبنية على الأنانية الخاصة أو على بعض الأوهام الاقتصادية المغرضة ولكن ذلك ليس معناه تحبيذ الفردية تحبيذا مطلقا .

ومهما مقت الاقتصادى الشيوعية فهو لا بد يحبذ التعليم الإجبارى المجانى وهو نظام شيوعى فى أساسه ومهما بلغ بنا مقت الشيوعية فإننا لن نفكر فى إلغاء نظام مكافحة الحفاء من الأموال العامة المأخوذة من أصحاب الثروات العريضة أو أن نفكر فى غلق مطاعم الشعب أو فى معارضة تعميم المغاسل العامة المجانية وكلها نظم أقرب للشيوعية من أى نظام آخر .

وبينما أننا نعتقد أن الفردية وما ينطوى عليها من حرية التبادل

وحرية مسعى كل فرد فى عمل ما يجلب له أكبر قسط من الربح ويعود عليه بأكبر نصيب من الفائدة المادية هى من أقوى سبل تحسين الإنتاج وموازنة التوزيع فإننا لا نتردد فى تشجيع التعاون الإنتاجى Cooperative production ومعاونته على النمو .

كذلك نرى أن أساس الاقتصاد هو نظرية القيمة أو نظرية العرض والطلب وهى فى أبسط أشكالها أنه إذا زاد المعروض من سلعة ما دون أن يقابل هـذه الزيادة زيادة فى الطلب عليها هبط سعرها لا محالة والعكس صحيح أى أنه إذا نقص المعروض من سلعة ما وظل الطلب عليها كما هو ارتفع سعرها فى السوق ولـكن لماذا ؟ لأنه كلما زاد استهلاكنا من هذه السلعة كلما تضاءلت الفائدة المادية المستمدة من كل وحدة منها ومن هذه النظرية نثبت ونبرهن أن سوء توزيع الثروة أى التفاوت الـكبير فى الدخل بين الأفراد لهو شر اقتصادى يجب العمل على إصلاحه ومن ثم يحبذ الاقتصاد ضرورة رفع نسب الضرائب كلما ارتفع قدر الدخل فهناك نصاب معين من الدخل يجب أن يعفى من الضرائب إعفاء تاما وما زاد عنه يخضع للضريبة بنسب تصاعدية كلما ارتفع الدخل دون ضرورة لقلب نظامنا الاقتصادى رأسا على عقب ودون الالتجاء إلى علاجات عنيفة تؤثر على الأقل فى الشوط البعيد على الإنتاج وبالتالى تسىء إلى المجتمع بصفة عامة .

ولـكن هـذه النظرية التى تحتم ضرورة العمل على الحد من

التفاوت الكبير فى الدخل من طريق نظام الضرائب هى بذاتها التى تفسر لنا التفاوت فى المرتبات والأجور من أرق الأعمال العقلية التى تحتاج إلى تعليم وتدريب سنوات طويلة لأقل الأعمال اليدوية فمن السخف إذن أن يقال إنه من « الظلم » أن يتقاضى الصانع أجراً لا يتناسب مطلقا مع ما يتقاضاه مدير المصنع من مرتبات ومزايا فكلمتا « ظلم » و « عدل » فى الميدان الاقتصادى لا معنى لهما مطلقا فمرتب أو أجر كل مهنة أو حرفة يتوقف على العرض والطلب أى منافسة العدد النسبى لكل طائفة من الأفراد الذين يكرسون حياتهم لكل مهنة ولكل حرفة بعضهم لبعض فى مختلف ضروب المهن ومختلف أنواع الحرف .

ولكى أجعل هذه النظرية بديهية واضحة أضرب مثلا بالظروف التى لاحظناها كلنا إبان الحرب فقد استخدمت السلطات العسكرية فى سنى الحرب عددا كبيرا من الصناع المصريين وبذلك تأثرت سوق الصناع لأغراض سد حاجيات المدنيين وبالتالى ارتفعت أجورهم ارتفاعا كبيرا .

فطالما سمعنا أن السبب فى ارتفاع تكاليف ما نحتاج إليه من أعمال « النجارة » أو « الحياكة » أو « السباكة » هو ارتفاع أجور العمال نظراً لقلتهم فى السوق بسبب اشتغالهم مع السلطات العسكرية وعندئذ كان يعتقد كل صانع أن أجره المرتفع هو من « العدالة » ولا مبرر لتذمر المستهلك وعندما انتهت الحرب وعاد

هؤلاء العمال إلى ميدان العمل المدنى ورجعوا إلى مصانعهم وورشهم وهبطت أجور الفرد منهم اعتقد أن ذلك « ظلم » وبدأوا فى التذمر ووجدوا مع الأسف من يعضدونهم على مسلكهم ولكن الاقتصادى لا يجد فى حالة الارتفاع ولا فى حالة الهبوط « ظلماً » ولا « عدلا » فهذه آثار العوامل الاقتصادية من ناحية العرض والطلب .

كذلك من السخف أن يقال إن مرتب المهندس ومدير المصنع يجب أن يتناسب مع أجر الصانع البسيط وذلك لأن كلا منهما يخضع لنفس القانون وهو أن مرتب المهندس أو مدير المصنع يتوقف على عدد المتنافسين لوظائف المهندسين أو المديرين بالنسبة لعدد الوظائف المطلوب ملؤها سواء بسواء كأجر الصانع الذى يتوقف على عدد الصناع الذين يتنافسون لملء وظائف الصناع فى كل فرع من الصناعات — فلا « ظلم » هناك ولا « عدل » بل هى نواميس اقتصادية إذا حوربت حاربت وانتصرت فى النهاية وطالما أن رجل الاقتصاد السياسى يعتمد على طريقة البحث التاريخى (*) فإنه لا يؤمن بالثورات بل يعتبرها مجرد حوادث بارزة فى سير التطور المستمر المتواصل .

يبنى الاشتراكيون فلسفتهم على ضرورة وجوب تملك الدولة لوسائل الإنتاج دون وسائل المتعة غير أنه من البداهة صعوبة

(*) The historic method.

التفرقة بين وسائل الإنتاج Means of production وبين وسائل المتعة Means of enjoyment وقد أوضح الاقتصاد الحديث أن البحث وراء هذه التفرقة كان مبنياً على سوء فهم بين المعنى الاقتصادى لرأس المال Capital ومعنى «الدخل» jncome ولعل السياسة الاشتراكية التى ترمى إلى تأميم وسائل الإنتاج means of production قد جنحت إلى هذا الخيال من جراء الأفكار القائمة التى جلبها على الاقتصاد كل من مالتس Malthus وريكاردو Ricardo من سوء فهمهما لنظريتى الدخل المتضائل بالنسبة لزيادة المجهود والنفقات diminishing return وقد أثبتت الحقائق التاريخية أن الإنتاج الزراعى والصناعى فى زيادة والمنتظر أن يظل فى زيادة وبذلك فإن نصيب العمال من حصيلة الإنتاج (أى جملة أجورهم) ليس فى حالة تناقص ولا فى حالة ركود بل هو فى حالة ازدياد ولذلك فلا مبرر لهذا التشاؤم من ناحية الاقتصاد السياسى بل أنه يجب أن يكون هناك تفاؤل .

وأما نظرية الأجور التى يقيم عليها مروجو المبادئ الاشتراكية وهى أن أجور العمال ستظل منخفضة أبدا من طغيان رأس المال على العمال وأن هذه الأجور لن تتعدى الضروريات التى « تحفظ الروح من مفارقة الجسم » وغير ذلك من العبارات المثيرة كل هذا لأن ريكاردو أساء إدراك نظرية القيمة إذ أعتقد أن قيمة السلعة تتوقف على تكاليف إنتاجها وأن العمل هو مجرد

سلعة من السلع وأن تكاليف إنتاجه هو مجرد توفير الضروريات العادية للعامل أى أن أجره لن يزيد على ما يكفيه لوفاء هـذه الضروريات فى حين أن الواقع أن ثمن السلعة فى السوق لا يتوقف حتماً على تكاليف إنتاجها فضلا عن أن العمل ليس سلعة ولا هو يباع ولا يشترى بل إن ما يباع ويشترى هى السلع التى ينتجها العامل والصانع نتيجة لعمله وأن قيمة هـذه السلع فى السوق لا تتوقف مطلقاً على مقدار ما يبذله من مجهود فى إنتاجها بل على مقدار الطلب عليها فالسلعة التى لا طلب عليها أو أن الطلب عليها ضعيف لن يدفع فيها المشترى فلساً واحداً إذا كان راغباً عنها حتى ولو كانت استغرقت جهد الصانع ليل نهار فى صنعها وإنتاجها .

فكل « المهاترات الاقتصادية » من « عبودية العمل لرأس المال » وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هو سبب انخفاض الأجور وفقر العمال كلها لا ترتكز على أساس اقتصادى علمى إذ الواقع أن الدخل القومى هو عبارة عن إنتاج تعاونى بين طبقات الشعب المختلفة ويوزع إلى أنصبة فى جميع مراحل الإنتاج وكل فرد من كل طائفة يصل إلى نصيبه الذى يحدده قانون العرض والطلب فى مختلف مراحل إنتاج السلع والخدمات .

والحقيقة التى لا مكابرة فيها والتى يجب أن يعترف بها أكبر الاشتراكيين حماسة هى أن أفقر طبقات الشعب فى كل دولة

لا تنتج ما يفى بحاجتها بل هى عالة على بقية طبقات الشعب على الأقل إلى حد كبير .

ولا يمكن للاقتصادى المنزه عن التحيز لمبادئ معينة أن يبين كيف أن سياسة التأميم مع وجود نظام الضرائب التصاعدية ووجود نظام التأمين الاجتماعى كيف أن هذه السياسة تعتبر علاجا لإزالة الفقر أو لرفع مستوى العامة .

هل الدولة التى أممت النقل بالسكة الحديد أو البلديات التى استولت على خطوط الترام والامنيبوس تبيع خدماتها وهى النقل من مكان إلى آخر بأجر منخفض للفقير وأجر مرتفع للمثرى أو أن الأجور محددة تبعاً للمسافات وتبعاً لدرجات السفر سواء كانت درجة أولى أو ثانية أو ثالثة بغض النظر عن الأشخاص والشخصيات وهل إذا أممت محطات الكهرباء واستولت عليها الدولة هل تبيع الكيلوات من الكهرباء للفقير بسعر وللغنى بسعر آخر ؟ كل هذه مهاترات غير اقتصادية ومكابرات كلامية لا طائلة من ورائها سوى زعزعة النظام القائم وعرقلة تقدمه صوب التقدم وإعماء للأبصار وإخفاء للأسباب الحقيقية للفقر رغبة فى الإفلات من اتباع وسائل علاجه الفعالة فليست حرية التبادل ولا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولا حرية التمتع بنتائج الادخار الفردى ولا غيرها من الدعايات الجوفاء هى سبب الفقر إذ الواقع أن أسباب الفقر هى الجهل والرذيلة والمرض فهذه تجلب

الفقر كما أن الفقر يولد هـذه النقائص وفى استئصالها استئصال الفقر فالرجل المتعلم الصحيح الجسم والخلق لن يعدم وسيلة يحصل بها على العيش اللائق به كمخلوق شريف له كرامة ومع ذلك فلا شك أن الدولة يجب أن تعاون فى استئصال الفقر والجهل والمرض ولـكن هذه المعاونة ليس معناها قلب نظام المجتمع وإلغاء حرية التبادل فى السلع والخدمات كأساس لنظام الإنتاج كما أن استئصال الفقر والجهل والمرض لا يعنى تحويل البلاد إلى ورشة كبيرة ضخمة والدولة هى الهيئة الرأسمالية الوحيدة المهيمنة عليها بالإسلوب الحكومى البيروقراطى غير الاقتصادى فالاقتصادى بالمعنى الصحيح لا يمكن أن يتشبث بالشيوعية ولا أن يحبذ الاشتراكية البحتة ولا الفردية المطلقة وإذا قرر أنه من المتشبثين بإحدى هذه المبادئ دون غيرها فقد صفة الاقتصادى وبرهن على أنه يجهل هذا العلم وأصبح مجرد مكابر يدافع عن أشياء معينة ويدعو إلى تعبيرات معينة لمجرد أنها تنطبق على المبدأ الذى يطابق هواه وهذه هى الدعاية الفاسدة بعينها .

ويحتم السبيل العلمى بحث كل مشروع حسب ظروفه وملابساته وما ينتظر له من نتائج على أن يكون الهدف النهائى هو زيادة الرفاهية المادية لأكبر عدد من المواطنين وضمان استمرار زيادة هذه الرفاهية ومن ناحية أخرى يجب أن ندرك أن شعور القومية وحماس الوطنية ونضوج الوعى القومى يتعارض مع

الشيوعية إذ هى ترمى إلى الدولية وتضع المصالح الشيوعية وتدعيم المعنى الشيوعى فوق المصالح القومية هذا فضلا عن أن وجود دولة شيوعية بجوار دولة تتبع النظام الاقتصادى الحر يجر مشاكل كثيرة منها ما يتعلق بتنظيم الملكية الفردية لرعايا إحداهما فى الأخرى وغيرها من الاعتبارات التى تقوم على توطيد التبادل بينهما وتوطيد حسن الجوار .

حظ العامة

نجد فى جميع الأجيال والعهود منذ مئات السنين كثيرا من الكتّاب وباحثى الاجتماع ممن يحنون على حظ العامة ويعطفون على مآسى الفقراء ويرقون إلى فقر المعدمين ونجد أنه فى حين أن بعضهم يكتب فى تريث وإمعان حاضا على ضرورة الإصلاح نجد البعض الآخر ثائرا غاضبا حاضاً حتى على الثورة .

على أن هذه المؤلفات تشوبها جميعها شائبة شائعة وهى أن المؤلف يبنى مؤلفاته على ملاحظات واقعية قائمة فى عهده دون مقارنة الماضى كأن علم الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع من العلوم الواقعية مثل علوم الطب والكيمياء يمكن فحص تجاربها واستنباط نتائجها فى داخل جدران معاملها وحقول تجاربها .

وأخيراً لوحظ هذا الخطأ فجاهد بعض الباحثين فى سبيل إدخال طريقة « البحث التاريخية » فى ميدان الاقتصاد والاجتماع وهذه الطريقة ترمى إلى محاولة فهم الظاهرات الحالية على ضوء التطورات التاريخية والاسترشاد فى إيجاد العلاج للمشاكل الراهنة على هدى الوقائع التاريخية .

وهذه الطريقة أى طريقة البحث العلمى التاريخى قد أبدلت التشاؤم بالتفاؤل وأحلت الروية والتريث والتثبت محل الغضب

والانفعال وهذه الطريقة تهدى إلى سبل الإصلاح القويمة ونواحى التحسين الإيجابية كما تبين أن الثورات ليست بسبيل للإصلاح ولكنها مجرد أزمات فى سير الحياة البشرية يتسلط فيها شعور الغضب على التريث ويتغلب فيها عوامل الاستفزاز على الروية ولكنها لاتعجل خطوات الإصلاح .

تجوب العالم الآن موجة تتنازع فيها الأفكار وتقرع فيها الأقلام وفى كثير من الأحيان تبلبل من جرائها الأفئدة وأساسها إما الدعاية المغرضة التى تهدف إلى أهداف معينة بأساليب مكيافيلية[1] أو أن مردها الجهل بأصول الاقتصاد السياسى الصحيحة والفلسفة الاجتماعية العلمية دون الدعائية الرخيصة .

وهذه الموجة هى أنشودة عجف حظ الطبقات الفقيرة من الثروة القومية وضآلة حصة العمال والصناع من المتعة المادية وذلك على النقيض برغد ورضاء الطبقات التى تملك الأملاك العريضة أو الطبقة التى يسميها مروجو الاقتصاد الرخيص بالرأسماليين والظلم الفاحش التى تنوء تحته الطبقات العمالية .

وفى جميع حالات الانفعالات الاجتماعية المبنية على حماس الجماهير الأعمى نجد متعلمين وكتاباً يمالئون هذه الانفعالات ويزيدونها حدّة سواء عن خطأ أم صواب ويتركون العنان لمخيلتهم

---

(١) نسبة إلى مكيافللى وهى الأساليب المبنية على مبدأ « الغاية تبرر الوسيلة » .

— رضاء لخيلائهم — وهذه القوة العقلية أى قوة الخيال جديرة بأن ترفع الإنسان صوب السماء أو تنخفض به صوب الجحيم .

فلنتتبع سير التاريخ إذاً على ممر قرونه وأجياله لتتبين ماإذا كان حظ العامّة قد تحسن أو ساء ولنتعرف ما إذا كان التحسن أتى نتيجة لعوامل اقتصاديّة واجتماعية أو أتى نتيجة ثوراث هادمة وغضبات ثائرة .

ولنبدأ التاريخ من أول عصوره المعروفة عن ثقة من واقع نقوشه ومخطوطاته وسجلاته التى لا شك فيها لا عن ملابسات أهتدى إليها عن طريق الاستنتاج والاستنباط .

فلنبدأ إذن من تاريخ قدماء المصريين من عهده الفرعونى فها هى الأهرامات التالدة الشامخة التى تحدث القرون والأجيال ، أليست بالرغم من عظمتها وإعجازها الفنى الهندسى رمزاً حياً لا يفنى لعرق جبين وجهد عضلات من شيدوها وارتفعوا بها طابقاً فوق طابق فى نظام تشغيل عمالى أقرب إلى الاسترقاق والسخرة منه إلى أى نظام آخر ثم سيروا معى إلى عهد العظمة اليونانية عهد الجمال والفن عهد الفلسفة والرياضة البدنية عهد الموسيقى والنضورة الرائعة ألم يقيم اليونانيون هذه العظمة وتلك المدنية الرفيعة على أعناق وأكتاف طبقة عديدة العدد عديمة النفوذ من الأرقاء المستعبدين فى رق واستعباد يسجلهما تاريخ أثينا واسبارطه وتؤيدهما الفلسفة الآثينية والمقدونية تلك الفلسفة التى اعتبرت هؤلاء

الأرقاء ماهم إلا أدوات من البشرية للانتاج والاستغلال لافرق بينهم وبين أدوات الاستغلال من الجماد فى نظر المواطن الآثينى لم يكن هناك فرق بين العامل والمعول فى استغلال الحقول ولم تعترف الفلسفة اليونانية بحقوق المواطن إلا للفارس فى القتال وللفيلسوف ولرجل الدولة وللسياسى أما أرباب الحرف اليدوية فلم تكن لهم تلك الحقوق ثم ارجعوا معى إلى عهد الرومان وعظمة الإمبراطورية الرومانية عهد الواجب والنظام والعمل عهد الكسب والتوسع الاستعمارى عهد الرجولة والمجازفة نجد أن القانون الرومانى قلما فرق بين الرق « العبد » وبين الحيوان المنزلى الأليف لافرق بينهما فى المكانة ولا فى القيمة وقد وصف « جون مورلى »(١) الإمبراطورية الرومانية بأنها دولة إمبراطورية واسعة الأرجاء مترامية الأطراف ولكنها قائمة على قاعدة أساس مبناها الأرقاء المستعبدون . وفى الشطر الثانى من القرون الوسطى بدأت الأحوال تتحسن قليلا فيما يختص بحظ العامة وقسطهم من متعة الحياة وأقصد بذلك تخفيف وطأة القذف فى السجون وفرض العقوبات البدنية دون حساب أو محاسب على هذه الطبقة التعسة .

على أنه كانت هناك درجات فى الاسترقاق فمن الرق بكل المعانى المطلقة لهذه الكلمة إلى الأرقاء الذين يخضعون لقيود تملك الأراضى وقيود حقوق التظلم أمام الهيئات الحاكمة وحتى فى

(١) John Morley.

انجلترا فى عهد حكم هنرى الثانى كانت هناك طبقة الـ Villeins محرم عليها حق الملكية الخاصة وحق التظلم من المظالم وحتى لغاية عهد الملكة اليصابات كان يوجد فى انجلترا Predial Servitude وهذا النوع بقى فى فرنسا حتى يوم الثورة الفرنسية وقد كتب لابرويير* يقول إنه كانت هناك حيوانات برية من ذكور وإناث مبعثرة فى الحقول الزراعية قاتمة اللون حرقت حرارة الشمس وأشمتها لون جلدها تراها منكبة على الأرض انهما كا فى العمل والجد البدنى فى تفليح الأرض تسمع لها أصوات غريبة وإذا وقفت على أرجلها تبين لك أنها وحدات بشرية وأنها حقيقة مخلوقات بشرية مثلك ومثلى وأنها رجال ونساء .

هذا ما كتبه لابرويير وصفاً للعمال الزراعيين فى فرنسا فى ذلك العهد .

وأن جان جاك روسو عندما افتتح مؤلفه العقد الاجتماعى بعبارته الخالدة إن الإنسان خلق حراً ولكنه مكبل بالسلاسل فى جميع الأنحاء كان يفكر فى تحكم نفر قليل من الناس فى ملايين من البشر .

وحتى هؤلاء المسيحيين الكاثوليك الذين هجروا بلادهم وهاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فراراً من ظلم حكوماتهم وتعسفها فيهم من جراء عقائدهم الدينية لم يتردد أحفادهم من

(*) La Bruyère

فرض قيود الاسترقاق وربقة الاستعباد على الأمريكيين الأصليين وعلى « العبيد » الذين جلبوا إليها من الخارج قيوداً تنفر منها كل نفس بشرية وحتى إبان الحرب الأهلية فى أمريكا لتحرير هؤلاء الأرقاء كتب أكثر من كاتب فى أوروبا الغربية ينعى حظ « مالكى هؤلاء الأرقاء » من أصحاب المزارع الواسعة فى هذه « البلاد الجديدة » بلاد الحرية الحرة ولكى نقارن روح التشريعات العمالية فى العهود الحديثة بالتشريعات العمالية حتى فى أواخر القرون الوسطى وحتى فى الدولة التى كان لها الزعامة العالمية فى مضمار الحرية الديمقراطية وهى انجلترا فما علينا إلا أن نرجع إلى قانون العمال الذى أصدرته الحكومة الإنجليزية عقب الوباء المروع الذى حل بها فى سنة ١٣٤٨ ميلادية الذى حصد كثيراً من العمال ضحية له وبالتالى ارتفعت أجورهم — فما كان من الهيئة التشريعية فى ذلك الوقت إلا أن أصدرت فى سنة ١٣٥٠ هذا القانون الذى حرم على العمال المطالبة بأجور أعلى من الأجور التى كانوا يتقاضونها ثلاث سنوات سابقة للسنة المذكورة كما حرم على العامل أن يترك قريته Parish سعياً وراء أجر أعلى .

قد تغيرت وجهة النظر هذه تدريجياً بحكم سير البشرية صوب التقدم حتى أصبحت بعض الحكومات الآن تشرع بعدم وجوب هبوط الأجور عن مستوى معين نقيضا لما كانت تعمله

الحكومات فى تلك العصور بأن كانت تشرع بتحريم رفعها عن مستوى معين .

وفى حين أن التشريعات الاجتماعية الحديثة تحتم عدم زيادة ساعات العمل عن حد أقصى لا يتعداه يومياً أو أسبوعياً كانت التشريعات فيما مضى حتى فى انجلترا فى عهد الملكة اليصابات تحتم ألا تقل ساعات العمل عن حد أدنى معين أى أن الاتجاه قد استمر صوب التحسن تدريجياً حتى انقلب فى العصور الحديثة رأساً على عقب وقد عجلت بهذا التغيير الاختراعات الآلية وإدخال السبل الميكانيكية فى الصناعة على أثر اكتشاف قوة البخار وما ترتب على الثورة الصناعية من نتائج خطيرة شاملة فما أن بدأ القرن التاسع عشر واستمر فى سيره حتى تتالت التشريعات تحسيناً لحالة العمال وحماية لصحتهم وتوفيراً لرفاهيتهم كما تدرجت التشريعات التى من شأنها تخفيض نفقات المعيشة حتى ترتفع الأجور الحقيقية للعمال وأهم هذه الإجراءات هى زيادة السلع الضرورية من مستلزمات الغذاء والكساء وذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية كى تكثر كميات المستورد منها فتنخفض أثمانها أضف إلى ذلك تشريعات توفير المساكن للعمال .

هذا فضلا عما اتخذ لتشجيع حركة التعاون بين طبقات العمال وإنشاء صناديق الادخار وتشريعات التعليم المجانى وإنشاء دور الكتب العامة وتنظيم وسائل الترفيه المتعددة وأخيراً

تشريعات التأمين ضد المرض والبطالة وكبر السن .

هذا استعراض سريع لتطور حالة الطبقات العمالية حتى فى الدول التى لم تستكمل قسطها من التقدم الاقتصادى والاجتماعى وبديهى أنها تقدمت تقدماً كبيراً وتغيرت تغيراً كلياً من مرحلة كانت فيها هذه الطبقات تعتبر فى نظر المشرع وفى عرف المجتمع طبقات لا حقوق لها مطلقاً تعامل معاملة الآلات الصامتة أو الحيوانات المنزلية إلى مرحلة فرض قيود على كيفية الاستفادة بعملها وهى قيود فرضت واجبات على صاحب العمل والمخدوم لصالح الصانع والعامل وألقت مسئوليات على عاتق صاحب المصنع وصاحب المتجر وهذه القيود والمزايا نظمت إما بتشريعات أصدرتها الدولة أو بتنظيمات ومنشئات قامت طوائف العمال والصناع بإقامتها واعترفت بها الدولة أما اعترافا صريحاً أو ضمنيا .

وهذا التغيير الجوهرى قد أتى نتيجة العوامل والدوافع الاقتصادية لا نتيجة الثورات المخربة والدعايات الهدامة فلا يمكن أن يرتفع مستوى المعيشة ولا يمكن أن تتقدم الصناعة دون أن تتجمع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحتم وجود البيئة والعناصر التى تمكن كل عنصر من عناصر الإنتاج من تأدية خدمته الاقتصادية فى كفاءة طبقاً لرغبات المستهلكين وتجعل أساس توزيع الدخل طبقاً لدرجة كفاءة العناصر المشتركة فى إنتاج السلع والخدمات على إنتاج تلك السلع وتأدية تلك الخدمات

وما عدا ذلك فهو مفتعل ولا محالة منقلب إلى ضده إن لم يكن عاجلا فآجلا .

ونستنتج من هذا البحث التاريخى أنه من الخطأ التحدث دائماً عن نعم ومزايا العهود الماضية والأجيال السابقة ورغد العيش فيها فهذا يخالف الحقائق التاريخية فالعالم وشعوبه بصفة عامة فى تقدم مستمر تارة بخطوات واسعة وتارة ضيقة ولكنها خطوات مطردة صوب التحسين وفى طريق الرقى بالرغم من أن البشرية تنكب نفسها من آن لآخر بنكبات الحروب وكلها خسارة اقتصادية سواء للغانم أو الغارم ولكنها تقوم من كبوتها وتستأنف سيرها صوب التقدم والتحسين .

هذا استعراض عام لايخص بلداً بالذات أو دولة بعينها كما أنه من الكلام المعاد أن نسرد ما قامت به الدول المتزعمة الميدان الدولى والتى تبارت فيه كل منها (على الأخص منذ بداية القرن العشرين) لإحراز المكان الأول فى العمل على رفاهية العامة والعمال بصفة خاصة ورفاهية أطفالهم ورعاية أمومة نسائهم دون ثورة أو تغيير فى أسس نظام الحكم ولكن بدوافع اقتصادية لفائدة الفرد والجماعة وبواعث إنسانية تفيد العامة دون أن تدفعها على الكسل والتواكل أى أساسها معاونة ومساعدة من يرغب فى معاونة ومساعدة نفسه .

ولم تتخلف مصر عن السير فى هذه السبيل بخطوات محمودة

إذا ما قورنت بظروفها الاجتماعية والاقتصادية سواء من ناحية سلامة العمال من أخطار العمل واشتراط الوسائل الصحية والتعويض عن الإصابات وقيود تشغيل النساء والأطفال وساعات العمل ونقابات العمال وما إلى ذلك من الإصلاحات الاجتماعية .

كذلك فى حركة التعاون قد خطت خطوات واسعة فاستناداً على الإحصاءات الرسمية نجد أن عدد الجمعيات التعاونية فى سنة ١٩٣٨ كان ٧٨٠ جمعية عدد أعضائها ٧٧٢٩٨ عضوا ورأسمالها ٢٢٤٫٢٤٢ جنيها مصريا واحتياطياتها ٧٢٫٣٦٩ جنيها مصريا زادت حتى بلغت فى سنة ١٩٤٣* ١٤٥٨ جمعية وعدد أعضائها ٤٢٠٫٢٩٥ عضواً ورأس مالها ٧٢٧٫٧٣٩ جنيهاً واحتياطياتها ١٦٨٫٢٥١ جنيهاً أى أن عدد أعضائها قد زاد أكثر من خمسة أمثال ورأس مالها أكثر من ثلاثة أمثال وذلك فى مدى خمس سنوات وهذا يدل على ظاهرة صحية سعيدة بيد أنها لا تزال قابلة للتوسع الكبير وهذه الظاهرة هى أن التعاون معناه معاونة الإنسان لنفسه عن طريق تعاونه مع أعضاء آخرين من مواطنيه لا مجرد انتظاره وارتكانه على مجرد إعانة الآخرين له وهى من أسلم وأقبح الظاهرات الاجتماعية .

كذلك حركة الادخار فى صناديق التوفير نجدها قد تدرجت سريعاً منذ سنة ١٩٣٨ ومعروف أن هذه الوسيلة من الادخار

---

* هذه آخر إحصاءات رسمية نشرت .

لا يلجأ إليها إلا الطبقات الرقيقة الدخل والمحدودة الموارد تدخر اليسير من اليسير يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً وتودعه صندوق توفير البريد أو صندوق توفير المصرف لتسحب منه القليل وقت الحاجة أو فى موسم افتتاح المدارس أو فى موسم الأجازات السنوية القصيرة .

فى آخر سنة ١٩٣٨ بلغ إجمالى أرصدة المودعين ١٣٫١٩٣٫٥٤٨ جنيهاً مصرياً منها ٩٫٥٧٣٫٥٧٩ جنيهاً مصرياً فى صناديق توفير البريد والباقى وقدره ٣٫٦١٩٫٩٦٩ جنيها مصريا فى صناديق توفير المصارف .

وفى آخر سنة ١٩٤٦ بلغ إجمالى الرصيد ٤٢٫٤٤٦٫٢٧٩ جنيها مصريا خص صندوق توفير البريد منها ٣٣٫٧٣٨٫٨٧٢ جنيها مصريا والباقى وقدره ٨٫٧٠٧٫٤٠٧ جنيها مصريا خص صناديق توفير البنوك .

وهذه دلائل تدل رغم تدليل كل مكابر على أن حالة الصانع والعامل والكاتب والمستخدم الصغير قد تحسنت بصفة عامة لكل من يود منهم أن يعاون نفسه علاوة على معاونة الدولة والمجتمع له أما من يكتفى بأن يركن إلى صياح المهيجين الاجتماعيين والتشبع بالمقالات الكلامية البعيدة عن كل علم وتعليم فلن ينصلح حاله بل وكذلك يثقل كاهل المجتمع والدولة بثقل وزنه الميت .

وهذا الصياح وتلك المهاترات الكلامية تنصب أول ماتنصب

على ملكية الأراضى الزراعية وسوء توزيعها وما فى ذلك من مظالم وما تنطوى عليه من إجحاف

لاشك أن هـذه حقيقة واقعة لا يمكن لأى اقتصادى درس اقتصاديات مصر وشعبها أن يتغافلها فهناك سوء توزيع للثروة ومن ضمنها سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية ولكن الاقتصادى بالمعنى الصحيح يذهب إلى علاج هذه الظاهرة مذهباً يختلف كل الاختلاف عما يذهب إليه مدعو الاقتصاد من المشاغبين الكلاميين ومدعو الإصلاح الاجتماعى وهم فى الحقيقة هادموا الاجتماع .

نحن لا نأكل الأرض الزراعية ولا نلبس الأرض ولا نتحلى بالأرض بل أننا نستفيد بثمارها ومحاصيلها خصوصاً وأن هناك أرضاً ضعيفة وأرضاً جيدة كما أن هناك مناطق زراعية مكتظة بالسكان الزراعيين أكثر من مناطق أخرى فالعبرة إذن ليس بتوزيع الأراضى بالتساوى ولكن بتوزيع قيمة إنتاج الأراضى من محاصيل وثمار بالتساوى .

فى سنة ١٩٤٥ / ١٩٤٦ قدرت القيمة الإجمالية أى بدون خصم تكاليف الإنتاج لجميع الحاصلات الزراعية من قطن وغلال وغيرها من خضر وفاكهة بمبلغ ٢٥٦٫٩١٤٫٠٠٠* جنيها مصرياً وهذا الرقم يمثل أثمان هذه الحاصلات أى الدخل الإجمالى دون أى استقطاع فإذا قسم هذا المبلغ على ١٩٫١٠٠٫٠٠٠ نسمة وهو تعداد سكان القطر لخص الفرد حوالى ثلاثة عشر جنيها فى سنة

(*) إحصاءات وزارة الزراعة .

كاملة أما إذا طرح من قيمة هذه الحاصلات تكاليف إنتاجها من أسمدة كيماوية وغيرها من عناصر تلك التكاليف (بالطبع ما عدا عنصر الإيجارات) وقد قدرت بحوالى ١٠٧٫٦٨٣٫٠٠٠ جنيها مصرياً كان الناتج الصافى وهو صافى قيمة الانتاج الزراعى من جميع الحاصلات الزراعية والخضر والفاكهة مبلغ ١٤٩٫٢٣١٫٠٠٠ جنيها مصريا فإذا قسم على عدد السكان خص الفرد ٧٨٠ قرشاً صاغا سنويا أى خمسة وستين قرشا صاغا فى الشهر أى حوالى قرشين صاغ فى اليوم وهذه نتيجة لا شك أنها تفقر جميع السكان إلى حد الفاقة دون أن تحسن حالة الفقراء من الشعب وهذا فصلا عما سيترتب عليه لا محالة من أثر سيئ على الإنتاج فلا شك سيضمحل سنة بعد أخرى ويتضاءل عاماً بعد عام .

وإذا رجعنا إلى أرقام سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ نجد أن ما يخص الفرد من صافى قيمة الحاصلات الزراعية بأنواعها والخضر والفاكهة بمختلف أصنافها هو ما يقرب من قرش واحد ونصف فى اليوم وهذه حالة أسوأ .

هذا مع عدم إغفال ارتفاع أسعار المحاصيل وغلاء المعيشة أى هبوط القوة الشرائية للعملة .

كذلك كثر الكلام عن الأرباح الصناعية والتجارية وعن فداحتها واستئثار نفر قليل نسبيا بنصيب جائر منها وما إلى ذلك من الدعايات المتكررة .

فإذا رجعنا إلى الإحصاءات المتعلقة بهذه الناحية من الحياة الاقتصادية نجد أن إجمالى قيمة الكوبونات التى دفعت لحملة أسهم جميع الشركات التى تعمل بالدولة المصرية بلغت فى سنة ١٩٤٦ ١٠٫٠٧٨٫٩٣٠ جنيها مصريا وفى سنة ١٩٤٧، ١١٫٢٤٦٫٩٩٣ جنيها مصريا.

فإذا وزعت جميع هذه الأرباح بالتساوى على السكان نخص الفرد منها فى سنة ١٩٤٦ فى الشهر الواحد ثلاثة قروش صاغ ونصف القرش من شهور سنة ١٩٤٦ ومبلغ خمسة قروش صاغ فى الشهر من شهور سنة ١٩٤٧ . وهذا الدخل من منشآت الشركات الصناعية والتجارية بمختلف أنواعها فهل هذا يبرر التحدث عن سياسة التأميم الاشتراكى أو الاستيلاء الشيوعى اللهم إلا إذا كان الحديث هزلا .

هل نسير وراء سياسة التقليد الأعمى مسوقين وراء المكابرات الكلامية لهواة الاقتصاد ونحن لا نزال فى بداية الإنشاء الصناعى كى نقضى على نهضتنا وهى فى نشأتها .

هذه هى حججى أدلى بها فى صراحة لأبين أن سبيل الإصلاح فى دولة كمصر ليس عن طريق سياسة التأميم الاشتراكى ولا عن طريق الاستيلاء الشيوعى وأن هذين النظامين ليسا إلا وسيلة لقلب النظم الحاضرة التى وصلت إليها الدولة وضياع القدر الذى أحرزناه للآن من المدنية الاقتصادية وذلك بأثارة الرأى والتضليل

ثم باسترقاق الشعب وتسخيره لفئة وطائفة تهيمن عليه وتسخره دون أن يكون له كلمة فى نقدها أو وسيلة لإسماعها صوته .

ولكن من ناحية أخرى لست ممن يقصدون ترك الأمور تسير تبعا للصدف العمياء ولا ممن يقولون إن الأمور على غاية ما يرام ولا حاجة لإصلاحها بل أنى أود أبراز مشاكلنا الاقتصادية وعُقد نسيجنا الاجتماعى لنهتدى إلى علاجها دون إحداث تغيير عنيف أو تقليد أعمى يحدث فيما بعد رد فعله المتعب .

إن أول ظاهرة نبن منها مصر وإليها يرجع أغلب الشقاء الاقتصادى والاجتماعى هى مشكلة السكان وأعنى بها مشكلة كثافة السكان وزيادة تعدادهم فوق طاقة البلاد .

من المبادئ الاقتصادية أن من أولى وأهم العناصر التى يتوقف عليها الرفاهية المادية للفرد وللمجموع هو عنصر حجم السكان ولا يمكن أن يقال أن الزيادة السنوية الباهظة فى تعداد سكان القطر التى تسجلها الإحصاءات الرسمية للدولة فضلا عن المشاهدات الفردية تقابلها زيادة فى الإنتاج الزراعى أو الانتاج الصناعى أو فى كفاءة الانتاج سواء من ناحية المهارة اليدوية أو الكفاءة العقلية ولكى أبين أن من أهم أسباب الفقر والجهل والمرض هو هذه الزيادة غير الاقتصادية أذكر بعض الحقائق الإحصائية .

إذا تتبعنا الإحصاءات الرسمية التى لا جدال فى صحتها وهى التى أخذت منذ سنة ١٩٠٧ لغاية الآن على أسس إحصائية فنية دقيقة

نجد أن الزيادة فى تعداد سكان القطر بلغت الأرقام الآتية : —

السنة	تعداد السكان	الرقم القياسى
١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٣٥٩	١٠٠
١٩١٧	١٢ر٧٥٠ر٩١٨	١١٢
١٩٢٧	١٤ر٢١٧ر٨٦٤	١٢٦
١٩٣٧	١٥ر٩٣٢ر٦٩٤	١٤١
١٩٤٧	١٩ر٠٩١ر٤٤٨	١٦٩

وهذه الزيادة الباهظة لا تقابلها زيادة فى مساحات الأراضى المنزرعة وهـذه المساحة وهى الآن ٦ر٠٣٦ر٨٧٩ فدانا كانت ٦ مليون فدان عندما كان تعداد السكان ٦ مليون نسمة وها هو تعداد السكان قد زاد إلى أكثر من ثلاثة أمثال بينما زادت المساحة ٣٦٨٧٩ فدانا ونتيجة هذه الزيادة الباهظة فى تعداد السكان هى الزيادة الباهظة فى إيجارات الأطيان وذلك بسبب التزاحم الشديد على استئجارها حتى أصبح ايجار الفدان الواحد فى المتوسط يساوى ثمن شراء فدان فى البلدان الأخرى التى يتمتع أهلها بمستوى معيشة أرفع بكثير مما هو فى مصر وبالتالى أصبحت أثمان الأراضى الزراعية فى مصر لامثيل لها فى العالم .

ورغبة فى استغلال هذه المساحات المنزرعة من القطر المصرى إلى أقصى حد لتزاحم السكان ولـكى يتمكن الفلاح من الوفاء

بإيجارات الأطيان الباهظة أصبحت البلاد تعتمد فى زراعتها على السماد الكيماوى المستورد وبدونه لهددتها مجاعة ساحقة .

يضاف إلى زيادة السكان المستوطنين فى المدن هجرة الكثيرين من أهل الريف إلى المدن مما أحدث أزمة المساكن وازدحام وسائل النقل العامة واكتظاظ الشوارع والطرقات وكلها عوامل لا تعمل على الحياة الهادئة .

إن هذه الزيادة الكبيرة فى السكان التى لا تقابلها زيادة تناسب معها فى الإنتاج سواء كان الزراعى أو الصناعى هى لاشك من أسباب غلاء المعيشة بيد أن سببها الأقوى يرجع إلى نظام العملة المصرية .

هذه الزيادة الباهظة التى تسير بخطوات مطردة وسريعة قد أضعفت إلى حد كبير مسئولية الوالدين نحو أولادهم وبناتهم وبالتالى زاد الفساد وزاد الإجرام والتفنن فى ضروبهما إلى الحد الذى نطالعه كل يوم فى الجرائد والذى تدلنا عليه إحصاءات البوليس .

وهذه الحالة بالذات هى التى تهبط بأجور الصناع والعمال إلى مستواها الحالى والتى إذا تركت دون حد من سيرها ستعمل دون شك على زيادة الحط من الأجور .

وها هو متوسط أجر العامل الواحد فى الأسبوع فى مختلف الصناعات : —

١	— صنع الأطعمة النباتية (وتشمل طحن الغلال وعمل الخبز والفطائر وغيرها وصناعة الشيكولاته والحلوى وحفظ الفواكه والخضر) .	١١٩ قرشا
٢	— صنع الأطعمة الحيوانية (مثل تهيئة اللحوم وصناعة منتجات الألبان) .	١٠٨ »
٣	— صنع المشروبات الروحية والسكرية .	١٤٤ »
٤	— صناعة التبغ .	٩٧ »
٥	— استخراج الزيوت النباتية .	١٢٩ »
٦	— الصناعات الكيماوية .	١٤٠ »
٧	— صناعة الورق .	٦٧ »
٨	— صناعة الطبع والتجليد والتصوير .	١٥٩ »
٩	— صناعة الكاوتش .	١١٠ »
١٠	— صنع الآلات الدقيقة (الساعات) والمجوهرات والصياغة والنفائس .	١٣٠ »
١١	— صناعة الجلود والفرو .	١٣٠ »
١٢	— الغزل والنسيج .	١٢٢ »
١٣	— الملابس والأزياء .	١٠٨ »
١٤	— الحلاقة والتزيين وتنظيف الملابس وكيها	٨٩ »
١٥	— تجهيز المعادن وصنع الأدوات المعدنية .	١٢٠ »

١٦ — صنع الآلات والأجهزة (كهربائية وغيرها) ١١٨ قرشا

١٧ — صناعات الخشب والخيزران والفلين والجريد ١٢٧ »

١٨ — صنع وسائل النقل . ٢١٥ »

١٩ — توليد وتوزيع القوة والنور والحرارة وتوزيع المياه . ٢٦٩ »

٢٠ — تجهيز مواد البناء والفخار والخزافة . ١٤٨ »

٢١ — مقاولات تشييد البناء . ١٥٤ »

٢٢ — إنشاء وصيانة الطرق والكبارى . ٢٨٤ »

وإذا أخذنا جميع الصناعات كوحدة نجد أن متوسط أجر العامل فى الأسبوع هو ١٣٨ قرشاً صاغا .

كذلك من البديهى أن حالة زيادة تعداد السكان هذه تعمل على زيادة عدد المتسولين وهذه وصمة يجب أن نعمل على محوها .

هذه بعض النتائج المباشرة لزيادة تعداد السكان دون رابط أو ضابط ودون زيادة مقابلة فى الإنتاج أو موارد الثروة .

وبالرغم من أن نسبة الزيادة فى السكان فى مصر تربو على نسبة الزيادة فى بلاد العالم الأخرى فإن نسبة الوفيات فى مصر تكاد تكون أعلى نسبة بين جميع الشعوب الأخرى وهذا يدل على مقدار ما يفقده الشعب المصرى من حيويته اسرافا مهدورا .

وفى مصر تصل نسبة زيادة المواليد على الوفيات ضعف

ما تصل إليه الولايات المتحدة الأمريكية وشتان الفرق بين مستوى المعيشة فى البلدين وشتان درجة استيعاب كل منهما للزيادة فى الأنفس وتوفير سبل رفاهية العيش لهذه الزيادة .

وهذه الحالة لا شك أنها لا تعرقل الجهود فى سبل مكافحة الفقر والجهل والمرض فحسب بل تعمل على تفشى هذه الآفات الثلاث .

ومهما زاد الإنتاج الزراعى نتيجة للتحسينات الزراعية وتنويع المحاصيل فإن هذه الزيادة تسير وستسير دائماً فى بطء ملحوظ كذلك الإنتاج الصناعى وإن كانت زيادته ظاهرة فى السنوات الأخيرة من جراء ظروف الحرب والسنين التى أعقبتها فإن هذه الزيادة لا محالة ستتباطأ كلما عاد العالم إلى سيرته السابقة فى الإنتاج والمنافسة فضلا عن أن الصناعات القائمة على مجرد الحماية لن تكون علاجا اقتصاديا لحالة كثافة السكان وتفادى البطالة بل هى صناعات قائمة على حساب الشعب المستهلك وهى بذلك تعمل على إفقاره لا تحسين حالته الاقتصادية .

أما علاج هذه الحالة عن طريق الهجرة فهو علاج كلامى أكثر منه واقعى عملى ولعل العلاج الحقيقى هو وضع سياسة اجتماعية جديدة على أسس تشريعات حازمة تحدد من زيادة تعداد السكان بهذه النسبة التى لاقبل للبلاد ولا لمواردها على احتمالها .

بعض أوجه النقص

فى الحياة المصرية

بينت أن توزيع الثروة فى مصر هو توزيع سيئ للغاية ، له مساوئ اجتماعية ومساوئ اقتصادية وإن تعداد السكان يزداد زيادة مروعة وإن الفقر والجهل والمرض متفشٍ وإن نسبة الوفيات عالية لدرجة تلفت النظر .

ولكن مما لا شك فيه كذلك أن الفلاح ليس فى اتباع النظام الشيوعى ولا هو فى تطبيق النظام الاشتراكى .

فالموقف يستدعى العلاج لا مشاحة ولكن دون الانحناء تحت ربقة الشيوعية ودون الانسياق صوب البيروقراطية الاشتراكية .

حقاً أن مصر بلد العجائب فمن نواح عديدة تعرض لنا الحياة المصرية مفارقات غريبة بحيث أن المتفائل يجد ما يبرر تفاؤله دون كبير عناء كما أن المتشائم يجد ما يؤيد تشاؤمه دون إفراط فى البحث فمالية البلاد سليمة وميزانيتها مطمئنة وللدولة احتياطى لا بأس به قد تجمع من زيادة إيراداتها على مصروفاتها .

يضاف إلى ذلك أن محصول البلاد الرئيسى وهو القطن فى حالة رواج منقطع النظير لشدة الطلب عليه ولامتيازه بخواص مميزة له رفعت من سعره إلى حد لم يكن يخطر على بال حتى أشد

المتفائلين تفاؤلا ، يضاف إلى ذلك الرواج الخارجى والطلب الداخلى على جميع المحاصيل والمنتجات المصرية الأخرى .

ولكن هذه الظاهرات الوضاحة تخبئ من ورائها صورة قاتمة لفقر شديد وحياة عسيرة شاقة للملايين عديدة وملل وبلبلة أفكار لمئات الألوف من الطبقات المتعلمة المفكرة والمحدودة الدخل من سكان هذا القطر .

قد فككت السياسة الحزبية مبنانا الاجتماعى وضيعت من وقتنا السنين تلو السنين وبعثرت من جهودنا العهد بعد العهد حتى أصبحت السياسة الحزبية هى الشغل الشاغل سواء لمن هم فى الحكم أو لمن هم خارج الحكم .

قد اقتبسنا عن الدول الغربية نظام الحكم الديمقراطى والنظام النيابى ولا شك مطلقاً أن لهذا النظام فوائد جمة إذا ما أحسن استعماله ومضار هدامة إذا ما أسىء استغلاله .

وقد أصبحت الانتخابات العامة عندنا والدعاية الانتخابية لبرلمان الدولة لا ترتكز على أساس برامج سياسية ومناهج إصلاحية ولكن على أساس أشخاص الزعماء ومن حولهم من أصحاب النفوذ والعصبية فى كل حزب من أحزابهم السياسية وبالتالى كان من الطبيعى أن تتسع دائرة المكافآت الحزبية والمحسوبيات السياسية والاعتبارات الانتخابية وغيرها من النواحى غير المحمودة للنظام الديمقراطى البرلمانى كما أن لها أثرها

السيء على الأداة الحكومية التنفيذية هذا فضلا عن عدم الثبات وعدم الاستقرار من جراء التغيير المستمر فى الوزراء وما يتبعه من ضياع الفرص لتنفيذ برامج أصلاح شاملة تستلزم وقتاً طويلا .

ومما يؤسف له أن هذه السياسة الحزبية البحتة سببت تدخل الطلبة فى السياسة وفى المنازعات الحزبية مما يضيع من وقتهم ومن مجهودهم الفكرى على حساب تحصيل دروسهم ومرانهم العلمى .

قلما بحث مشروع بحثاً قومياً وقلما تضافرت الأحزاب لإنجاز مشروع حيوى للبلاد حتى ولو كان يهم كيانها الدولى . بل أصبحت الحزبية رائد الأحزاب ، وصالح الحزب ومساندة زعماء الحزب هى أساس السياسة المصرية وهدف الساسة المصريين .

وهذه الظروف وغيرها قد برزت حدتها على الأخص فى العشرة سنوات الأخيرة وقد كانت إما سنوات حرب طاحنة أو سنوات امتازت بالظروف التى تعقب الحروب عادة من ارتفاع باهظ فى الأسعار ومن إثراء هبط على نفر قليل مقابل شدة وعسر لملايين عديدة من الطبقات الفقيرة والطبقات المتوسطة المحدودة الدخل .

ومما زاد الطين بلة وزاد الشدة شدة فى هذه الفترة بالذات أن تعداد السكان قد زاد زيادة ليس لها مثيل لا فى الخارج ولا فى

مصر نفسها فى السنوات الماضية فقد سجل إحصاء سنة ١٩٤٧ زيادة ٢٠٪ فوق تعداد سنة ١٩٣٧ أى أن سكان القطر قد زادوا فى مدة العشرة سنوات هذه بنسبة الخمس — وهذه الزيادة — فى ظروف مصر الحاضرة لا شك كارثة اقتصادية وكارثة اجتماعية مهما اعتقد المعتقدون بأن زيادة السكان نعمة نغبط لها ونشجع عليها فهذه الزيادة أتت فى قطر أغلب شعبه فقير مريض بأمراض متوطنة دون أن يقابلها زيادة فى موارد ثروته ودون تقدم زراعى أو صناعى بدرجة تستوعب هذه الزيادة ودون هجرة إلى الخارج فهى إذن نقمة لا نعمة .

وبالرغم من هـذه الظروف نجد أرباب الصناعات بالرغم من معاونة الحكومة لهم وبالرغم من الحماية الفولاذية التى تمتعوا بها منذ سـنة ١٩٣٩ من جراء ظروف الحرب ومن جراء ظروف ما بعد الحرب فإنهم لا يرغبون فى معاونة أنفسهم ولا يرغبون فى إدراك القاعدة الاقتصادية وهى أن الحماية الجمركية للصناعة هى عبء قومى يجب أن يكون إذا وجد ما يبرره مجرد إجراء مؤقت مقابل فائدة مستمرة وأن أرباب الصناعة فى مصر لا يرغبون فى الاعتراف بالحقيقة وهى أن بعض الصناعات ولعلها أكبر الصناعات لا تسير حقيقة فى سبيل النهوض بل تسير فى سبيل أشبه ما يكون بنظام « الإقطاعيات » الذى كان سائدا من قرون مضت فى الزراعة فهو نظام يمكن تسميته « بالإقطاعيات الصناعية » لأوجه الشبه

بينه وبين نظام « الإقطاعيات الزراعية » .

وفى هذه الفترة بالذات ارتفعت الأسعار ارتفاعا فاحشا فأفاد أرباب الصناعات وأثقل كاهل مستهلكى منتجات تلك الصناعات.

يزاد إلى ذلك صعوبة النقل المشترك على الأخص فى العاصمة وقد أصبح تعداد سكانها حوالى المليونين حتى أصبح التنقل بوسيلة النقل المشترك ليس راحة للراكب بل عقوبة له من وطأة الزحام دون مبرر معقول لا يسوغه المركز المالى للشركات المشتغلة بخطوط النقل المشترك والتى لا تنقصها وسائل علاج هذه الحالة لو أرادت .

يزاد إلى ذلك أزمة المساكن وارتفاع إيجارات الجديد منها مع أن الحرب — والحمد لله — لم تدمر لنا منازل ولا مساكن فازدحام السكان المصحوب بسوء التغذية من جراء الغلاء الفاحش لما يساعد على تفشى الأمراض وعلى صعوبة مكافحتها إذا ظهرت بشكل وبائى .

قال لى أحد الناقدين : — اهتمت وزارة الصحة العمومية إبان وباء الكوليرا فكافحت الباعة السريحة ومنعت بيع المأكولات والمشروبات مكشوفة فى الشوارع وحرمت عرضها فى الدكاكين إلا بشروط معينة للتثبت من سلامة المشتغلين بطهيها وتناولها من الأمراض المعدية وما إلى ذلك من الوسائل الضرورية للمحافظة على الصحة العامة ولكن سرعان ما انتهى الوباء حتى عادت

حرية البيع للمتجولين وعاد عرض المأكولات والمشروبات فى الشوارع والأزقة وعلى جوانب الأرصفة إلى سيرته الأولى ينافس الذباب البشر فى استهلاكها .

والجواب على ذلك واضح بديهى إذ كيف يمكن لهذه الألوف ومئات الألوف فى جميع مدن القطر من الرجال والنساء والأطفال الذين لم يتعلموا حرفة ولا صناعة أن يكسبوا عيشهم إذا ما حرم عليهم هذا السبيل السهل البدائى لكسب العيش مع هذه الزيادة الكثيفة المطردة فى تعداد السكان .

وحتى النظام الضرائبى عندنا لا يزال يثقل كاهل الممول الصغير ويداهن الممول الكبير على مبدأ « من عنده يعطى ويزاد ومن ليس له يؤخذ منه » فمع ارتفاع فئات إيجار الأراضى الزراعية هذا الارتفاع الباهظ ومع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بهذا القدر الفاحش نجد أن ضريبة الأطيان لا تزال كما هى منذ عشر سنوت أى منذ ماقبل الحرب .

تعطى الحكومة موظفيها ومستخدميها وعمالها إعانة غلاء فوق الماهيات والمرتبات ولكنها لا تتناسب مطلقا مع نسبة ارتفاع الأسعار وهذا فى حين أن الشركات الصناعية والتجارية والبنوك تعطى موظفيها مكافآت سنوية بلغت فى بعض حالات ما يوازى ستة أشهر من ماهية الموظف أى أنه يحصل على مرتب ثمانية عشرة شهرا فى السنة الواحدة ومن الغريب أن البنوك شبه

الحكومية والتى تملك الحكومة أغلب رأسمالها كبنك التسليف الزراعى مثلا فإنه يعطى مرتب ثلاثة أشهر مكافأة سنوية .

ولا يتيسر لجميع هذه المؤسسات أعطاء هذه المكافآت التى لامثيل لها فى حالة موظفى الحكومة إلا من فائض أرباحها الفياضة وبفضل نظام الضرائب فى مصر وهذا بالطبع على حساب المستهلكين .

وهذه المكافآت السنوية التى يتمتع بها موظفو الشركات والبنوك هى فوق ما يحصلون عليه من أنصبتهم من صناديق الادخار وبوالص التأمينات التى تهيئها لهم تلك الشركات والبنوك .

ولهذه المكافآت الأضافية السنوية أثر نفسانى كبير فطنت إليه تلك المؤسسات فهى تعطى للموظف فى أوقات هو فى حاجة أبانها إلى مبلغ متجمد فوق مرتبه المحدود الذى « يقبضه » فى أول كل شهر وهو المرتب المحدد بأبواب ميزانية مصروفاته الشهرية التى تتسع تدريجيا كلما زاد مرتبه على ممر سنى خدمته فهذه المكافآت هى بمثابة جرعة دواء منعش لشخص مصدع من أعباء الحياة اليومية .

ولموظف الحكومة أزمات موسمية دورية فى كل عام وهى مواسم دخول أولاده المدارس ومواسم الأجازات الصيفية ومواسم إعداد ملابس الشتاء للعائلة ومواسم إعداد ملابسها الصيفية أو الأعياد الرئيسية السنوية .

وهذه المواسم وإن كانت مواقيت بهجة لأفراد العائلة الصغار

فهى مواسم أزمات مالية للمسئول عن مالية العائلة أى رب العائلة الموظف ولذلك فهى تدفعه على التذمر وعلى مقارنة مركزه بمركز موظف المنشأة التجارية أو الصناعية أو موظف البنك المماثل له وربما المجاور له فى مسكنه أو المجالس له فى «قهوته» وكل شئ فى الحياة نسبيا .

فلو أن الحكومة أعطت لجميع موظفى الحكومة من درجة مدير عام فما دون حتى الخدمة السايرة وحتى مستخدمى اليومية ولجميع أرباب المعاشات الحكومية ولو مرتب نصف شهر فقط فى موسم الأجازات الصيفية ونصف شهر آخر عند حلول عيد رمضان المسلمين وعند حلول عيد الميلاد المسيحيين أى مرتب شهر واحد فى السنة لكان لذلك أثر جم على نفسية الموظف وصاحب المعاش مما لاشك يفيد الصالح العام للدولة .

كثر الكلام وكثرت الكتابة فى موضوع ثقل عبء المعاشات على ميزانية الدولة ومن الغريب أن مستوى الماهيات فى انجلترا مثلا أعلى منه بكثير عن مستوى الماهيات فى مصر فى حين أن الحكومة البريطانية لا تستقطع أى شئ من ماهيات موظفيها ومستخدميها مقابل المعاشات بل أن المعاش يعطى كهبة للموظف فيتقاضى مرتبه كاملا وهو فى الخدمة ويستولى على معاشه الشهرى دون سابق استقطاع لذلك المعاش عند اعتزاله الخدمة فى حين أن الحكومة المصرية تستقطع لا أقل من ٥و٧٪ من ماهيات

موظفيها ومستخدميها مقابل المعاشات وهى نسبة لاشك عالية ومرهقة للموظف .

من الملاحظ أن مستوى الصحة بين طبقة الموظفين بصفة عامة قد تحسن نسبيا عن ذى قبل فنظرا لأن أغلبهم قد تعلم تعليما عاليا أصبح يدرك قيمة الحياة الصحية والاعتدال فى الحياة والمحافظة على الصحة عن طريق اتباع الطرق العلمية الطبية لذلك لعل الحكومة ترى أنه من الأفضل جعل سن الأحالة إلى المعاش خمسة وستين سنة مثلا وربما جعلت مقابل ذلك احتساب المعاش بواقع واحد من خمسة وخمسين من الماهية عن كل سنة خدمة بدلا من واحد على خمسين وهى النسبة الحالية .

ومن المرهق على الموظف وعلى محدود الدخل أن موسم الرواج فى البلاد هو بعينه موسم عسر عليه وآية ذلك أن موسم الرواج فى مصر هو موسم بيع القطن فى خريف كل عام فهو وقت تكثر فيه النقود وتروج فيه مالية بائعى القطن ولذلك ترتفع الأسعار من جراء زيادة المتداول من النقود فتشتد وطأة الغلاء على الموظف وعلى محدود الدخل وفى هذا الوقت بالذات تبتدئ الدراسة ويتعين على رب كل عائلة أن يدفع المصروفات المدرسية لأولاده ويشترى لهم بعض الكتب والكراسات وأدوات الكتابة وكذلك الملابس الضرورية وغيرها من مستلزمات العام الدراسى الجديد .

وفيما يلى أبين بالأرقام مدى زيادة كمية المتداول من البنك نوت ومدى ارتفاع الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى موسم القطن مقارن بشهر يوليو من كل عام من السنوات ١٩٤١ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

كمية المتداول من البنك نوت بالجنيهات المصرية

	سنة ١٩٤١	سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٤٧
يوليو	٤٣٫١٦٤٫٠٠٠	١٤٠٫٩٢٤٫٠٠٠	١٣١٫٠٠٠٫٠٠٠
سبتمبر	٤٩٫٣٢٠٫٠٠٠	١٤١٫١٤٨٫٠٠٠	١٣٥٫٠٠٠٫٠٠٠
اكتوبر	٥٢٫٢٧١٫٠٠٠	١٤٩٫٢٤٧٫٠٠٠	١٤٥٫٧٨٤٫٠٠٠
نوفمبر	٥٣٫١٥٣٫٠٠٠	١٥٠٫٠٩٩٫٠٠٠	١٤٦٫٧٢٩٫٠٠٠
ديسمبر	٥٤٫٤٤٦٫٠٠٠	١٤٧٫٠٥٤٫٠٠٠	١٤٦٫٩٩٥٫٠٠٠

الرقم القياسى لتكاليف المعيشة

	سنة ١٩٤١	سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٤٨
يوليو	١٣٨	٢٨٥	٢٧٧
سبتمبر	١٤٧	٢٨٨	٢٨٢
اكتوبر	١٥٥	٢٩١	٢٨٢
نوفمبر	١٥١	٢٩٠	٢٨٠
ديسمبر	١٥٦	٢٨٩	

هـذه كلها أوجه إصلاح ضرورية يجب أن تترفع فوق السياسة الحزبية مثلها مثل مشروعات الصحة العامة وتعميم

مياه الشرب النقية وإزالة عشش الأحياء القذرة وتخفيض نفقات المعيشة وتعميم التعليم الإجبارى وغيرها من برامج الإصلاحات التى تعيدها وتكررها الأحزاب السياسية والتى لا تنجز منها إلا النذر اليسير .

على أن كل اقتصادى وكل اجتماعى وكل سياسى لا بد أن يقر أن برامج الإصلاح التى لا تتناول علاج تضخم السكان المستمر لن تأتى بثمرة تذكر بل أنها تحمل فى رحمها بذور تدهورها وقوة مقاومة أوجه الفائدة منها .

أوردت فى كتابى عن (العدالة الاجتماعية) فصلا خاصا بأهمية الأداة الحكومية التنفيذية فى حياة الدولة وفى رفاهية الشعب وفى توطيد كرامة البلاد الدولية فإن اتصفت الأداة التنفيذية بالكفاءة والأمانة ضمنت البلاد سلامة حجر الزاوية فى مبناها أما إذا أصيبت بعدم الكفاءة الفنية وسوء الذمم فلن تقوم للبلاد قائمة فسلامة الخدمة المدنية هى بمثابة سلامة العمود الفقرى للدولة فلنحافظ عليها بكل السبل ونحميها من اضمحلال الكفاءة أو اضمحلال الأمانة .

مما يلفت النظر درجة التضخم التى وصلت إليها مهام الحكومة المركزية بحى الدواوين فى العاصمة فدرجة تركيز الأعمال الحكومية فى لازوغلى أصبحت تدعو إلى ضرورة النظر فى تحرير بعض هذه الأعمال من نظام التركيز .

وتظهر عوارض هذه الظاهرة بشكل جلى وتتبين حدتها فى أوقات الأزمات وقد لمسنا هذه الحدة إبان وباء الملاريا من بضعة سنوات والذى اشتدت وطأته فى الصعيد وإبان وباء الكوليرا الذى ظهرت بوادره فى الشرقية وفى سنة فيضان النيل العالى الأخير الذى هدد إقليماً بعد إقليم وقد بينت هذه الأزمات مدى العبء الثقيل الملقى على عاتق الحكومة المركزية فى لازوغلى بالقاهرة أو فى بولكلى بالإسكندرية مدة الصيف فجميع الأقاليم فى مصر مغلولة الأيدى وتتلقى التعليمات فى كل ما يخص إقليمها من مركز الحكومة الرئيسى بالعاصمة الذى أصبح مصاباً بالتخمة من درجة تركيز أعمال الدولة فيه كما أن الأقاليم أصبحت مصابة بفقر الدم من جراء سلبها سلطة العمل وحرية التصرف .

حقيقة أن ظروف الحرب قد أضافت أعباء جديدة على الحكومة وموظفيها وحقيقة أن الظروف الاقتصادية التى أعقبت الحرب قد زادت من مهام الحكومة ولكن العلاج قد يكون من ناحية العمل على (اللامركزية) وعن طريق اتباع نظام تعيين وزراء من الدرجة الثانية Jenior Ministers أو وزراء يعاونون وزراء الدرجة الأولى Cabinet Ministers الذين لهم كراسى بمجلس الوزراء على شرط أن يكون الوزير الأول والوزير الثانى فى الوزارات التى تحتاج إلى وزيرين من حزب واحد حتى يكون هنالك انسجام بينهما وحتى يمكن أن يتعاونا

فى الأعباء المتعددة المقاة على الوزير فى حكومة برلمانية من حيث القيام بالأعمال التنفيذية بوزارته وحضور جلسات البرلمان والإجابة على الأسئلة البرلمانية ومناقشة الاستجوابات وحضور الاجتماعات الحزبية وزيارة دائرته الانتخابية من آن لآخر .

حقيقة أنه عندنا مجالس مديريات وبلديات ومجالس قروية ولكن جميع هذه الهيئات المحلية بحكم تشكيلها واختصاصاتها لا تعدو أن تكون مكاتب ضيقة الاختصاص تابعة كذلك للحكومة المركزية بالعاصمة فهى بصفة عامة عديمة الخبرة ومعدومة السلطة ضئيلة الموارد .

ولذلك فمن أهم أوجه الإصلاح هو زيادة سلطات ومسئوليات الحكومات المحلية ولكن ذلك لن يتأتى إلا بإعادة تشكيلها بحيث تكون بمثابة برلمانات صغيرة محلية منتخبة على أساس الصوالح الإقليمية لا دخل للأحزاب السياسية لبرلمان الدولة فيها ولا أن تكون عبارة عن مجموعة موظفين مع قليل من الأعضاء المنتخبين على أن تزاد اختصاصاتها من ناحية الصحة العامة والأمن والبوليس ومستلزمات الحياة الحديثة من مياه الشرب والإنارة والنظافة وتنظيم الأسواق العامة ومن ناحية التعليم بحيث يترك لها التعليم الأولى والابتدائى والثانوى .

والمجلس الإقليمى المنتخب على أساس برامج الإصلاح الإقليمية ولمعالجة المشاكل المحلية يصبح تحت مباشرة ومراقبة

الناخبين المحليين وهم دافعو العوائد المحلية فإن تقاعس فى تنفيذ البرنامج الذى انتخب من أجله أو إن أساء التصرف فى مالية الإقليم المحلية انتخب غيره وفى ذلك مدرسة للناخب والمنتخب فى مران الحياة الديمقراطية البعيدة عن الأحزاب السياسية وعن السياسة العامة للدولة .

كثر الكلام أخيرا عن تأميم وسائل النقل العامة بالقاهرة وأصبح استلام الحكومة لعملية إنارة العاصمة وشيكا وسيأتى الوقت لعملية الشرب وهكذا ولكن لكى تسير خدمة العاصمة فى كفاءة من ناحية توزيع النور والمياه ووسائل النقل العامة وما إلى ذلك من الخدمات المحلية يجب أن يسبق كل هذا إنشاء بلدية للقاهرة تكون بمثابة برلمان محلى قاهرى ينتخب على أساس ديموقراطى من جميع دافعى الضرائب المحلية بتلك المدينة لا أن تضاف هذه الأعباء الجديدة لوزارة الأشغال فتتخمها على تخمتها فتسوء خدمتها للجمهور .

ولنا فى نظم الحكومات المحلية الإنجليزية وعلاقاتها بالحكومة المركزية فى لندن أفضل مرشد وأحسن نموذج للاقتداء به بالقدر الذى يتناسب وملابسات الحياة فى مصر .

الطوائف الاجتماعية

لا تتكون الهيئة الاجتماعية من وحدات سياسية فحسب بل كذلك من طوائف واتحادات ونقابات ومنظمات كثيرة . فهناك الوحدات السياسية وعلى رأسها الدولة يليها مجالس المديريات والبلديات والمجالس المحلية وبجانب هـذه توجد المنظمات الدينية والاتحادات الاقتصادية والمـالية والتعاونية فضلا عن الهيئات العلمية والفنية وهـذه كلها يمكن جمعها تحت اسم واحد وهو الطوائف الاجتماعية .

وكانت الحـكومات فى القرن الثامن عشر تنظر إلى هـذه الطوائف بعين التخوف والريبة فلم تكتف بعدم الاعتراف بها بل كانت تناهضها وتقف فى سبيلها على أساس أنها مناهضة لها بل وتتعارض مع المثل العليا للدولة .

أما فى القرن التاسع عشر فقد تغيرت وجهة النظر هـذه إذ بدأت الدولة تنظر إلى هذه الاتحادات والطوائف كعناصر نافعة تشيد عليها سياسة الدولة الإنشائية فاعترفت بها وبدأت تستخدمها لتحقيق هدفها وهو تحقيق أقصى حد من الفائدة الاجتماعية والنضوج السياسى ورفع مستوى المعيشة على أن هذا الاعتراف لم يدع الدولة تغفل ضرورة العمل على وحدتها وهى أساس

سلطانها فضلا عن ضرورة موازنة المصالح الطائفية لجزء من المصالح العامة للدولة دون نفور أو طغيان .

ولعل من أقوى هـذه الاتحادات الاجتماعية هى النقابات المهنية والنقابات الحرفية وهى الاتحادات التى تجمع أعضاء المهنة أو الحرفة الواحدة مجتمعين خارج المعهد أو خارج محل العمل الذى يشتغل فيه كل منهم والغرض من تكوين هـذا الاتحاد والمبرر على الاعتراف به هو صالح المهنة العـام والأمثلة لهذه الاتحادات هى نقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الأطباء وغيرها من الاتحادات المهنية .

أما النقابات الحرفية فهى نقابات الصناع والعمال كنقابات صناع الغزل والنسيج ونقابات سائقى السيارات العامـة وهدفها الصالح المادى لأعضائها كمستوى الأجور وساعات العمل والراحة الأسبوعية أكثر من صالح الصناعة أو الحرفة فى حد ذاته .

وهنا نلاحظ الفرق الـكبير فى هدف نقابات المهن الحرة والجمعيات العلمية عنه فى هدف الحرف الصناعية فبينما أن الأولى ترمى إلى إعـلان شأن المهنة ورفع مستواها العلمى وتحريم سوء استغلال الشعب وسوء معالجة مصالحه بواسطة الدخلاء على المهنة وغير المتخصصين فى علومها أى تحافظ على شرف المهنة وعلى بث ثقة الجمهور فى أعضائها فالنقابة تفرض واجبات على أعضائها وعلى نفسها كهيئة معترف بهـا ضمانا لخدمة الصالح العام لا أن

تكون وسيلة لكسب حقوق وامتيازات مادية لأعضائها .

يضاف إلى هذه وتلك اتحادات من نوع معين له ميزاته الخاصة وأعنى بها الجمعيات التعاونية بمختلف أشكالها من جمعيات تعاونية استهلاكية أو جمعيات تعاونية إنتاجية وهذه ترمى إلى صالح أعضائها من ناحية توفير حاجيات المعيشة بأرخص الأسعار أو تسويق منتجات أعضائها بأفضل الشروط .

والطوائف والاتحادات الاجتماعية بصفة عامة ليست بنظم حديثة ابتكرت فى العصور الحديثة بل أنها كانت دائما موجودة سواء فى العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة وإن اختلفت درجة أهميتها تبعا للظروف واللابسات المحيطة بها وسواء ناهضتها السلطات الحكومية أو عاونتها — فهى ليست بمنظمات خلقها التشريع بل إن التشريع قد أعطاها حديثا الكينونة القانونية فى جميع الدول المتحضرة فزاد من تضافر أعضائها وتساندهم .

الامن الداخلى والحالة الدولية

مهما يكن شأن الإصلاحات الداخليـة ومهما تـكن شدة الرغبة فى إيجاد الانسجام بين طبقات وطوائف الشعب ومهما بلغ حسن القصد فى إزالة أوجه النقص فى الحياة الداخلية — فإن تلك الحالة لا شك مرتبطة إلى حد كبير بالحالة الدولية والتيارات التى تتجاذب الدول فإن هناك الآن تيار الشيوعية والنفوذ الشيوعى الذى يرمى إلى مد لوائه من قطر إلى قطر إما بالضغط المباشر أو بالضغط غير المباشر عن طريق الأحزاب الشيوعية فى البلاد الأجنبية ويقابل هذا التيار الشيوعى التيار المضاد له تيار حرية التبادل وحرية العمل وبطل التيار الأول روسيا وبطل التيار الثانى الولايات المتحدة الأمريكية ولـكل منهما دول معاونة وكل منهما تود أن تجذب إليها أكبر عدد من الدول والشعوب على أن من أوجه ضعف التيار الروسى الشيوعى هو إرتـكازه على الأحزاب الشيوعية فى كل بلد وتغذيته أياها ولنجاح حركة تلك الأحزاب الشيوعية يجب أن يضع أعضاؤها مكانة الشيوعية فوق المـكانة القومية وشعور الإخلاص للمبادئ الشيوعية فوق شعور الوطنية ومصالح الشيوعية الدولية فوق مصالح الوطن والمواطنين وهذه بالطبع حالة ضعف وهى

لذلك تدفع معتنقيها أى الشيوعيين إلى العنف وأعمال الإرهاب لأن شعور الوطنية متى وجد فهو أقوى من أى عاطفة دولية . والوطنية لا علاقة لها باللغة فالإنجليز حاربوا الأمريكان والألمان حاربوا النمسويين ولغة الأول مشتركة وهى الإنجليزية ولغة الثوانى مشتركة وهى الألمانية كما أنه لا علاقة لها بالدين فالإنجليز المسيحيون والفرنسيون المسيحيون والأمريكان المسيحيون حاربوا الألمان المسيحيين فى حرب لم ير العالم مثلها من قبل — فالوطنية أى حب الوطن والولاء للعرش والحرب فى سبيلهما والموت فى سبيلهما ، معناها مجموعة أشياء تصل إلى قلب المواطن وإلى أعصاب المواطن وإلى دمع الحماسة فى المواطن بل وإلى كيانه فى مجموعة هى حبه لأرض الوطن ولمدن الوطن وقرى الوطن وتقاليد الوطن والآثار التاريخية للوطن ورموزها المجسمة فى التماثيل والنقوش وتسجيل الحوادث التاريخية للوطن فى اللوحات التاريخية التذكارية وكذلك العائلة والعشيرة واحترام علم الدولة كرمز القومية والحنين إليه وإذراف دموع الفرح والوقار عند رؤيته خصوصاً فى المناسبات الدولية الخارجية . هذه هى الوطنية فالمواطن الذى يضحى بكل هذه فى سبيل خدمة الشيوعية الدولية فقد زج نفسه بين قوتين وسقط بين مقعدين وهو فى شعوره بهذه السقطة يلجأ إلى العنف ويدفع غيره من المواطنين إلى الاشتراك معه فى العنف ويحثهم على أن يحذوا حذوه لا لأنه يود صالحهم

أو يغار على فوائدهم بل كى لا يكون وحيداً فى شروده ومنفرداً فى نزاعه النفسانى .

وهذه التيارات الدولية بالذات لها أثر فى بقاء أوسقوط المنظمة الدولية الضخمة التى أنشئت عقب الحرب وأعنى بها هيئة الأمم المتحدة على أن هذه المنظمة ليست الأولى من نوعها وليست بوحى جديد هبط على عقول قادة الفكر بل سبق أن سبقتها محاولات مماثلة وبدافع منطق ومنطق متشابه بالمنطق الحالى .

عندما أنشئت عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) تساءل الكتاب وكان تساؤل بعضهم فى كثير من التفاؤل عما إذا كانت هذه المنظمة الحديثة العهد ستتطور تطوراً صحيحاً وتنمو نمواً سليماً حتى تصبح دولة عالمية فيدرالية فوق جميع دول العالم .

وحتى عند تقرير مصير المستعمرات الألمانية إرتاح الكثيرون من إيجاد نظام الوصاية mandate بوصفه النظام الوحيد الذى يتفق وهذا الهدف الأعلى أى هدف إنشاء حكومة فيدرالية عالمية .

وعندما أعربت فرنسا عن فزعها من جارتها الشرقية وأفصحت عن جزعها منها وراحت تحث حلفاءها فى الحرب وتقنعهم بضرورة وجود ضمان لحدودها الشرقية ضماناً لعدم تكرار غزوها من الشرق كما حاق بها مراراً فى مرارة من قبل

قيل لها إن ضم أراضى المانية إلى الأراضى الفرنسية ليس فيه الضمان الذى تبغيه وأن احتلال مواقع إستراتيجية ليس فيه الأمان الذى تنشده بل أن الضمان كل الضمان والأمان كل الأمان هما فى إنشاء وتوطيد عصبة الأمم .

بينما ضحك المتشائمون استهزاء من حديث السلام الدائم واستخفافا لقدرة منظمة عصبة الأمم على صيانته فالسلام الدائم أمل بعيد التحقيق وحلم لا صلة له بالحقائق قائلين هاكم محاولات الماضى التى أثبتها التاريخ من عهد الرومان حتى القرون الوسطى حتى سنة ١٦٤٨ حتى سنة ١٨١٥ وأخيرا حتى محاولة سنة ١٩١٨ . فهذه كلها مجهودات ضائعة وان كانت لها فائدة فهى مجرد فائدة إثباتها أن هذا العالم ليس بعالم سلام واستقرار بل هو عالم كفاح دائم وتبديل مستمر .

ولكن المتفائلين أجابوا بأن هذه الصرخة للالتفاف تحت لواء السلام ليست مجرد رد فعل لصراع دام أربع سنوات أريقت فيها الدماء ودمرت فيها المنشآت وأذرفت فيها الدموع بل أن الآراء والأفكار والجهود تتجه بجهد ملحوظ صوب هدا الهدف وهو السلام العالمى منذ أكثر من قرن وإنه لكفاح الأمم صوب الديموقراطية وجهاد الشعوب فى سبيل الفوز بنظام الحكم النيابى البرلمانى وكذلك الجهاد الذى برز طيلة القرن التاسع عشر إن هو إلا خطوات موفقة ورغبات أكيدة فى إيجاد السلام العالمى وأن

زمالة الأمم بعضها لبعض يجب ألا تكون مجرد زمالة السلاح ولا على مجرد الوفاقات المكتوبة ولا لمجرد درء خطر ماثل بل يجب أن تكون زمالة إنسانية مبنية على حرية الرأى والرغبة فى الوصول إلى الحقائق عن طريق تحكيم العقول لا تحكيم العنف والسلاح وهذه هى الروح الديموقراطية التى تهافتت عليها الشعوب طيلة مائة عام .

وجدير بالذكر كذلك أن فكرة إنشاء « ولايات متحدة لدول أوروبا » أو تكوين « اتحاد أوروبى » ليست بفكرة جديدة كما يعتقد البعض أو كما يود البعض أن نعتقد بل هى فكرة سجلت رسميا فى مؤتمر لوزان فى شكل قرار — وإن كان هذا القرار ربما يكون قد نسى أو أن السياسة الاستعمارية قد طمسته فإنه حقيقة تاريخية مسجلة للرغبة فى إنشاء حكومة فيدرالية لشعوب أوروبا تسجيلا رسمياً وقد عالجت هذا الموضوع فى فصل خاص بمؤلفى « العدالة الاجتماعية » .

على أنه اعترض على إنشاء حكومة فيدرالية على أساس أنها تمس سيادة الدولة وكان الجواب على ذلك أنه لا توجد فى الواقع دولة كاملة السيادة بالمعنى المطلق . وأن عهد نظرية السيادة بمعنى أنها تعنى بأنه لا يوجد ما يحد من إرادة الدولة وأن إرادتها فوق كل إرادة وفوق أى اعتبار آخر قد انقضى ومع ذلك فإنه فى تكوين حكومة أوروبية أو عالمية تتنازل كل دولة بمقتضى سيادتها

عن جزء من تلك السيادة لصالح الحكومة العالمية الفيدرالية

وعلى هذا المنطق قُبلت أسس عصبة الأمم ووضع دستورها كما قبل مبدأ أن تكون معاهدة الصلح مبنية على أساس عادل بعيدا عن حب الانتقام أو الرغبة فى الإذلال .

كل هذه آمال ارتاحت لها الشعوب وعلى الأخص الشعوب الصغيرة الناهضة المحبة للسلام ولكنها آمال لم تتحقق وقد تغلبت الرغبة فى التوسع وتفوقت السياسة الاستعمارية فوق ما عداها من سياسة ففشلت عصبة الأمم فشلا تدريجياً ولم يبق منها إلا مبناها الضخم الذى يعد آية فى فن العمارة الحديثة وبدأت الدعايات والمناورات الدولية تمهد السبل للحرب العالمية الثانية حتى وقعت الطامة وحلت البلية فى سنة ١٩٣٩ أى بعد نحو عشرين عاما من تأسيس عصبة الأمم . وظل القتال حتى سنة ١٩٤٥ أضحت الكرة الأرضية فى خلال تلك السنوات المظلمة عبارة عن مجزرة بشرية وأوكار وحشية جهنمية تغشوها الدبابات الفولاذية والقلاع الطائرة والمفرقعات العائمة والألغام الدفينة .

قاتل الألمان قتال المستميت وصمم الحلفاء على التسليم دون قيد ولا شرط وخابت كل المحاولات لإيجاد حل وسط بين المتحاربين وانهزم الألمان هزيمة شاملة ودخل الحلفاء من الغرب والشرق العاصمة الألمانية مظفرين رافعين سيوفهم مزينة بدماء النصر ولكن ليس لقرع سيوف المنتصرين من الشرق بسيوف

المنتصرين من الغرب غبطة بالانتصار المشترك ورمزا للوئام بين من قاتلوا سويا لغرض واحد وهدف موحد بل تقابلوا فى قلب برلين وجها لوجه — بابتسامة مرة وقلوب أمر وبسيف الشرق صوب صدر الغرب وسيف الغرب مصوب صوب صدر الشرق .

هذه هى الحقيقة السافرة وهـذا هو الواقع الذى لا مكابرة فيه — إذ قد مرت ثلاث سنوات منذ نهـاية الحرب ولم يجد الحلفاء المنتصرون سبيلا للتفاهم فيما بينهم بالرغم من مباحثات الأقطاب واجتماعات مساعدى الأقطاب ومناقشات مساعدى مساعدى الأقطاب ، وهاهى روسيا متربعة فى كرسى رياستها فى برلين وماضية فى برنامجها التوسعى فى فنلندا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا وشطر كبير من بلاد اليونان .

وهاهم حلفاء الغرب يجمعون شملهم ويستعدون جماعة وأفراد لدرء هذا التيار الجارف من الشرق ويحاولون بكل ما لديهم من قوة حجة انهدئة روع فرنسا من خوفها وهلعها من جارتها الجرمانية بالرغم من أنها أصبحت « نصف جارة » — تصيح فى وجه حلفائها وتصارحهم بضرورة تفكيك هذا النصف ساردة حوادث التاريخ التى تؤيدها ويحاول أصدقاؤها الغربيون إقناعها بأن هذا الخطر قد زال وبأن الظروف التاريخية الماضية لا تنهض دليلا على المخاوف الحاضرة وأن وجه أوروبا قد تغير وأن هـذا

التغيير يحتم التعاون من نصف ألمانيا الغربى وأيد البرلمان الفرنسى الحكومة الفرنسية بأكثرية ٣٠٠ صوتا مقابل ٢٨٦ صوتا أى بأغلبية ١٤ صوتا فقط وهذا القرار يخول الحكومة الفرنسية بأن تساهم فى تنفيذ اقتراحات مؤتمر لندن بعد أن رجح صوتها من الدفاع عنه فى البرلمان .

أما بلجيكا وهولندا ودوقية لوكسمبرج قد كانت على وفاق مع الإنجليز والأمريكان فى سياستهما الألمانية دون كبير عناء .

حقا ما أشبه اليوم بالأمس وما أصدق من قال بأن التاريخ يعيد نفسه وما ذلك إلا لأن الطبيعة البشرية قد جبلت على الطمع والجشع وطبعت على الأنانية والاغتصاب ولم تنفع فيها التجارب القاسية ولا الخبرة المرة فأهوال الحرب العالمية الأولى ذهبت دون عبرة وأهوال الحرب العالمية الثانية لم تأت أية ثمرة بدليل الظروف العالمية الراهنة .

وإن كان للحرب العالمية الثانية ظل من التبرير المنطقى بمعنى أن العدو الذى خسر الحرب العالمية الأولى أراد أن ينتقم لنفسه ويستحوذ على ما اعتقد صوابا أو خطأ أنه حق شرعى له من أسلاب الكرة الأرضية فإن الاستعداد العدائى الحاضر بين معسكر الشرق ومعسكر الغرب وسياسة التنافر بينهما منذ تأييد نصرتهما فى الحرب كل هذا يبدو غريبا بين حليف وحليف وبين مقاتل وزميل مقاتل معه وفى صفوفه فى حرب مشتركة ضد عدو مشترك : ألا قاتل

الله تلك المهازل المحزنة والمآسى المبكية فشر البلية ما يضحك

وترى ماذا سيكون من أمر هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لهـا وما يتنازعها من تيارات متنافرة وبماذا ستفاجأ به الدول الديموقراطية الغربية بمـا ستفاجئهم به روسيا الشيوعية داخل جدارها الفولاذى خصوصا فيما يتعلق بمصير نصف ألمانيا الشرق بعد أن طوت تحت لواء نفوذها دول شرق أوروبا وبلقانها .

على أن لروسيا مشاكلها الخاصة بهـا فهناك المشاكل اليوجوسلافية والقومية المتعصبة للتشكى وكراهيـة البولندى للروسى التى لا تعد لها الا كراهيته للألمانى وتصميم تشيكوسلوفاكيا وبولندا على عدم التنازل عن أى جزء مما استولى عليه من الأراضى الألمانية عقب هزيمة ألمانيا تنفيذا للسياسة الروسية من إرضاء شعور نصف ألمانيا الشرق يضاف إلى ذلك المنازعات البرلينية بين الشرق والغرب وما ستحدثه من أثر فى نفوس الألمان .

فهل حارب العالم حربين عالميتين ليصل لهـذه النتيجة المؤلمة التى تنذر بحرب عالمية ثالثة أبشع من التى سبقتها — أليست هـذه الحالة كافية لحث ساسة الدول للتفكير جديا فى إنشاء حكومة فيدرالية عالمية رحمة بالشعوب وإبقاء على العالم .

وقد عالجت هـذا الموضوع فى فصل خاص بمؤلفى « العدالة الاجتماعية » .

338.91:M63sA:c.1
ميخائيل، صالح
السياسات القومية والدولية بين الشيوع
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017560

American University of Beirut

338.91
M63sA

General Library

338.91
M63sA
c.1